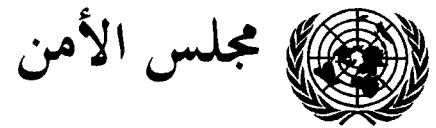


Distr.: General
2 February 2002
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن
مكافحة الإرهاب

تلقت لجنة مكافحة الإرهاب التقرير المرفق المقدم من شيلي عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيري مي غرينستوك
رئيس لجنة مكافحة الإرهاب

المرفق

[الأصل: بالإسبانية والانكليزية]

رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

للعلم وغير ذلك مما يلزم في هذا الصدد، يشرفني أن أحيل إليكم رد حكومة شيلي على الاستبيان الذي أعدته لجنة مكافحة الإرهاب وفقاً للفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي اتخذته مجلس الأمن في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (انظر الضميمة).

(توقيع) كريستيان ماكيرا

السفير

القائم بالأعمال المؤقت

رد حكومة شيلي على الاستبيان الذي أعدته لجنة مكافحة الإرهاب وفقا للفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)

مقدمة

ترى شيلي أن الإرهاب يشكل انتهاكا لأبسط مبادئ التعايش الإنساني، وأن على المجتمع الدولي لذلك أن يتخذ إجراءات حاسمة لمواجهة. ويستند هذا النداء الموجه من أجل التعاون الدولي إلى إيماننا بأننا نواجه عدوا مشتركا يتحدى مبادئ التعايش السلمي التي يقوم على أساسها السلام والتنمية والأمن الدولي، وهي الأمور التي تلتزم بها شيلي من خلال عضويتها في الأمم المتحدة وفي منظمة الدول الأمريكية.

وتولي شيلي أهمية كبيرة للرد بصورة جماعية على الإرهاب، ومن ثم، فقد عملت بعزم راسخ على إيجاد توافق في الآراء فيما بين بلدان مجموعة ريو، على صعيد البلدان الأمريكية. وتمثلت ثمرة جهودنا في إحراز النجاح في عقد الاجتماعين الثالث والعشرين والرابع والعشرين للتشاور فيما بين وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية، وقد عقد الاجتماع الرابع والعشرون بوصفه الهيئة الاستشارية لمعاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة، وذلك في واشنطن في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

الأمم المتحدة

اعتمدت شيلي، فيما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة، تدابير لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويرد أدناه مزيد من التفاصيل في هذا الصدد. كما شاركنا بعزم في وضع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. ونرى أن هذا النص ينبغي أن يتسم بأقصى قدر ممكن من الشمول وأن تجري صياغته بأقصى سرعة.

كما قام وزير خارجية شيلي بإحالة المعلومات الواردة فيما يتعلق بقراري مجلس الأمن المتصلين بالأفراد والمنظمات المشتبه في علاقتها بالإرهاب، وبتمويل الإرهاب، إلى الجهات المناسبة، من قبيل مكنتي وكيل وزارة المالية، ووكيل وزارة الداخلية.

منظمة الدول الأمريكية

تم التشديد في الاجتماع الثالث والعشرين للتشاور فيما بين وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية على تحديد تدابير عملية للتعاون على مكافحة الإرهاب، بهدف تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون؛ وأشار إلى أن القوانين الوطنية والدولية تنظم الحرب

الدائرة ضد الإرهاب. وكان هذا هو الإطار الذي اتخذ ضمنه القرار RC.23/RES.1/01، الذي تتمثل الأهداف التي ينص عليها في حرمان الجماعات الإرهابية من القدرة على العمل داخل الأقاليم الوطنية؛ وتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، من أجل ملاحقة الإرهابيين أو مناصريهم، وإلقاء القبض عليهم، ومحاكمتهم، ومعاقبتهم، وتسليمهم؛ وتعزيز تبادل المساعدة القانونية وتبادل المعلومات في الوقت المناسب؛ والتشجيع على انتشار التسامح والوئام الاجتماعي على نطاق واسع داخل مجتمعاتنا، اعترافاً بالتنوع العنصري، والثقافي، والعرقي، والديني في هذه المجتمعات التي تشكل النصف الغربي من الكرة الأرضية؛ وحث جميع الدول الأمريكية على التوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب التي اعتمدت في نيويورك في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أو التصديق عليها؛ وتكليف المجلس الدائم بإعداد مشروع اتفاقية للبلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، بهدف عرضها على الدورة المقبلة للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية؛ وإصدار تعليمات إلى اللجنة التابعة للمنظمة المعنية بالأمن في نصف الكرة الغربي من أجل التعجيل بأعمال التحضير للمؤتمر الخاص المتعلق بالأمن، مع مراعاة المساهمات المقدمة من لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب.

وقد أسهمت شيلي في الدورة الاستثنائية الأولى للجنة المذكورة، التي عقدت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وذلك بإيفاد خبراء من سانتياغو لتقديم تقرير عن التدابير التي اتخذت فيما يتعلق بالإرهاب وعن تنفيذ القرارات التي اتخذتها الهيئات المتعددة الأطراف. وفي الوقت نفسه أكدت شيلي من جديد دعمها لمنظمة الدول الأمريكية بوصفها الهيئة المنسقة لسياسات مكافحة الإرهاب في نصف الكرة الغربي، وقدمت تبرعا ماليا للجنة. وفي هذا الاجتماع، انتخبت الولايات المتحدة لتولي الرئاسة، والأرجنتين كنائبة للرئيس. وبالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل ثلاث لجان فرعية، هي: لجنة معنية بخطة عمل لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب (وترأسها السلفادور)، ولجنة معنية بالضوابط المالية (وترأسها كولومبيا)، ولجنة معنية بمراقبة الحدود (وترأسها بيرو)، وقد قدمت شيلي مساهمة خاصة في هذه اللجان. وتم الترتيب لعقد الدورة الاستثنائية الثانية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، والدورة العادية الثانية في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

أما فيما يتعلق بمشروع اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع الإرهاب والقضاء عليه، التي طلب وزراء الخارجية إلى المجلس الدائم إعدادها، فقد شرع فريق عامل تابع للجنة ومعني بالشؤون القضائية والسياسية في المناقشات المتعلقة بهذه المسألة، استنادا إلى مشروع قدمته منظمة الدول الأمريكية يرجع تاريخه إلى عام ١٩٩٦، وإلى اقتراحات جديدة قدمتها بيرو والأرجنتين.

معاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة

في الاجتماع الرابع والعشرين للتشاور فيما بين وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية، الذي عقد بوصفه الهيئة الاستشارية لمعاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة، أعربت شيلي عن تأييدها التام لاعتماد الإعلان المتعلق بتضامن القارة، الذي يعتبر بموجبه أي هجوم ضد أحد البلدان الأمريكية هجوماً على جميع هذه البلدان. وعملاً بالقرار RC.24/RES.1/01، تقوم [الدول الأطراف] بما يلي: توفير المساعدة المتبادلة الفعالة من أجل التصدي لهذه الهجمات وللتهديد بشن أي هجمات مماثلة ضد أي دولة أمريكية والحفاظ على السلام والأمن في القارة؛ واستخدام جميع التدابير القانونية المتاحة لملاحقة الإرهابيين واعتقالهم وتسليمهم ومعاقبتهم؛ وتقديم المساعدة والدعم الإضافيين للولايات المتحدة ولبعضها البعض، حسب الاقتضاء، للتعامل مع الهجمات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر وكذلك للحيلولة دون وقوع هجمات إرهابية في المستقبل.

مجموعة ريو

تولى شيلي، بوصفها الأمانة المؤقتة لمجموعة ريو، مهمة تنسيق مواقف المجموعة في المنتديات المتعددة الأطراف الآتفة الذكر، التي اتخذت في إطارها عدد من المبادرات الخاصة، بما في ذلك القيام في مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر بتنظيم اجتماع للخبراء القانونيين من البلدان الأعضاء بهدف النظر في المسائل القانونية المتصلة بمنع الأعمال الإرهابية وقمعها، ولا سيما في إطار قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وقد أقر الاجتماع ورقة عمل لوزراء الخارجية يجري فيها بالإضافة إلى إدانة الأعمال الإرهابية توجيه الانتباه إلى التحديات التي يفرضها الإرهاب على الهياكل القانونية القائمة، والتشديد على وجوب إيلاء الاحترام الواجب بشكل كامل لسيادة القانون والقانون الدولي وحقوق الإنسان في المعركة الدائرة ضد الإرهاب. وقد جاء نص هذه الورقة نتيجة لعملية مفيدة تم من خلالها تبادل الآراء بشأن القوانين الوطنية الحالية المتعلقة بالإرهاب، وأظهرت هذه العملية أن بلدان مجموعة ريو قد وضعت إجراءات خاصة لتنفيذ المسائل المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)؛ وأن هذه البلدان تميل بشكل واضح إلى التصديق على الاتفاقيات المتعلقة بهذا الموضوع التي اعتمدت تحت رعاية الأمم المتحدة، والبالغ عددها ١٢ اتفاقية؛ وأنه ينبغي تعزيز التعاون القانوني وإجراءات التسليم؛ وأنه لا يزال هناك قدر كبير مما ينبغي عمله فيما يتعلق بتصنيف الأعمال الإرهابية في القانون الجنائي وتحديد العقوبات التي تتماشى مع خطورة هذه الجريمة؛ وأنه ينبغي اتخاذ إجراءات في المجالات التي لم تلق فيها الجوانب المالية الاعتراف الواجب؛ وأنه ينبغي وضع اتفاقية جديدة للبلدان

الأمريكية لمكافحة الإرهاب؛ وأنه ينبغي وضع قائمة شاملة بالمعلومات المتعلقة بالإجراءات التشريعية والإدارية القائمة في هذا المجال في كل بلد من البلدان الأعضاء.

السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي

في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عقد اجتماع لوزراء داخلية البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي في مونتيفيديو، بهدف وضع خطة إقليمية دعيت شيلي وبوليفيا للاشتراك فيها من أجل تنسيق الأنشطة الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وقد وضعت هذه الخطة على أساس الولاية الواردة في الفقرة ٣ من الإعلان الوزاري المتعلق بإنشاء فريق عامل دائم لتقييم العمليات المشتركة والمنسقة الرامية إلى مكافحة الإرهاب ودراسة المبادرات التي يمكن إدراجها في خطة الأمن الإقليمي.

وقد اجتمع الفريق العامل في مونتيفيديو يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر في نفس الوقت الذي اجتمعت فيه اللجنة الفرعية لمتابعة ومراقبة الأفرقة المتخصصة التابعة للجنة التقنية والمنبثقة عن وزراء داخلية بلدان السوق المشتركة. وقد ضم وفد شيلي رئيس شعبة التنسيق في مديرية الأمن العام والإعلام وقد تقرر تعيين وكلاء الوزارة أو كبار المسؤولين في كل وزارة بمثابة منسقين على الصعيد الوطني، وأنيطت بهم مهمة التنسيق بين الإدارات التقنية وإدارات استخبارات الشرطة الملحق بوزارتهم، وتبادل المعلومات مع نظرائهم الأجانب.

وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر اعتمد منتدى التشاور والتنسيق السياسي لبلدان السوق المشتركة وبوليفيا وشيلي، في اجتماعه العشرين بياناً مشتركاً أعرب فيه من جديد عن إدانة الأعمال الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر وعن تأييد القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، التي ذكر أنها ترمي إلى منع الإرهاب الدولي والقضاء عليه، وأنها ليست موجهة ضد أي فئة عرقية أو دينية أو ثقافية، وإنما يقتصر الهدف منها على إرساء الأمن الدولي من جديد ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة.

التعاون الدولي

تؤيد شيلي الرأي القائل بأن أفضل وسيلة لإيجاد طريقة فعالة لمنع هذا الشكل الجديد من أشكال الحرب الذي يؤثر على السلام والأمن الدوليين ويهدد تطور الأمم، والقضاء عليه، هي من خلال العمل المتعدد الأطراف. وسوف تشارك شيلي في جميع التحديات المناسبة برسالة مفادها أنها ترفض الإرهاب رفضاً كاملاً، دون أي نوع من التحفظ الذي قد

يحل بطريقة معالجة قضية مثل هذه تطلال القيم الأساسية التي يستند إليها التعايش السلمي للمجتمع الدولي.

التدابير المتخذة على الصعيد الداخلي

أدت القرارات التي اتخذت في إطار الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتلك التي اتخذت على صعيد نصف الكرة الأرضية وعلى الصعيد الإقليمي إلى اعتماد مجموعة من التدابير الداخلية التي ستمكن شيلي، بالتعاون والتنسيق مع غيرها من الدول، من مكافحة الإرهاب بصورة فعالة.

وقد قدمت السلطة التنفيذية اثنتين من اتفاقيات الأمم المتحدة المتصلة بالإرهاب، وهما الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، إلى البرلمان للتصديق عليهما.

وتستند الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، إلى الحاجة الماسة لمنع شكل من أشكال الإرهاب تزايد شيوعه في السنوات الأخيرة، وهو الهجمات الإرهابية بالقنابل، وقمعه والقضاء عليه، وتتوخى الاتفاقية مجموعة من القواعد التنظيمية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. ويشتمل نص الاتفاقية على مجموعة من القواعد التنظيمية التي يتعين على الدول الأطراف إدماجها في تشريعاتها الداخلية من أجل قمع الجرائم الوارد تعريفها ووصفها في القواعد المذكورة.

أما الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، التي اعتمدها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وانضمت إليها شيلي في أيار/مايو ٢٠٠١، فتستند إلى الحاجة الماسة إلى زيادة التعاون فيما بين الدول في مجال وضع واعتماد تدابير وممارسات فعالة للحيلولة دون تمويل الإرهاب، وقمعه، عن طريق محاكمة مقترفيه ومعاقتهم.

وقد استوفى الكونغرس إجراءات كلا الاتفاقيين بسرعة فائقة، الأمر الذي مكن الرئيس ريكرادو لاغوس من تسليم الأمين العام للأمم المتحدة صكوك الانضمام والتصديق، مشفوعة بالوثائق ذات الصلة عند حضوره اجتماع الجمعية العامة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

تنفيذ القرار ١٣٧٣ في شيلي

(أ) إصدار المرسوم السامي

لقد اعتمدنا التدابير اللازمة لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في شيلي. وتحقيقاً لهذا الغرض، أصدر رئيس الجمهورية المرسوم ٤٨٨، المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، المرفق طيه، الذي ينص على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣، المتخذ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. كما ينص المرسوم على أن تعمل السلطات والكيانات العامة على تنفيذ أحكام القرار في المجالات التي تدخل ضمن اختصاص كل منها. ويدعو القرار أيضاً إلى نشر النص الكامل المعتمد للقرار في الجريدة الرسمية.

(ب) تشكيل الفريق المشترك بين الوزارات

قامت شيلي على الصعيد الحكومي بإنشاء فريق مشترك بين الوزارات يتولى وزير الخارجية تنسيق شؤون، وتشارك فيه وزارات الداخلية، والعدل، والمالية، والأمن العامة لرئاسة الجمهورية، والمستشار القانوني لكل من هذه الوزارات. وقد اضطلع هذا الفريق بتحليل التدابير التي يمكن لشيلي اتخاذها لتنفيذ القرار، والاتفاقات الدولية ذات الصلة التي تشترك شيلي كطرف فيها، وفصل التدابير التي يمكن تنفيذها على الفور عن تلك التي تتطلب إصلاحاً تشريعياً. وفيما يتصل بالتدابير التي تحتاج إلى إصلاحات تشريعية، يجري إعداد مشاريع القوانين اللازمة وسوف تعرض على البرلمان لاعتمادها.

ويجري النظر في تعديل الأحكام المتعلقة بالأعمال الإرهابية، والمنظمات الإرهابية، والأفراد الذين يقدمون الدعم والتمويل للمنظمات الإرهابية، وغير ذلك من جوانب مكافحة الإرهاب، ولا سيما القوانين الجنائية، وقوانين الإجراءات الجنائية، والقوانين المتعلقة بالشؤون المالية. وسيجري إنشاء وحدة للاستخبارات المالية.

ردود على بعض الأسئلة المحددة التي وضعتها لجنة مكافحة الإرهاب

الفقرة ١

تنص الفقرة ١ (ب) من قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ على أن تجرم الدول قيام رعاياها عمداً بتوفير الأموال أو جمعها، بأي وسيلة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو في أراضيها لكي تستخدم في أعمال إرهابية، أو في حالة معرفة أنها سوف تستخدم في أعمال إرهابية.

الفقرة الفرعية (أ) ما هي التدابير، إن وجدت، التي اتخذت لمنع وقمع تمويل الأعمال الإرهابية بالإضافة إلى تلك المدرجة في ردودكم على الأسئلة من ١ (ب) إلى (د)؟

يعكف الكونغرس الشيلي في الوقت الراهن على مناقشة تعديل للقانون المتعلق بالابتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، من شأنه أن ينص على إنشاء وحدة والتحليلات والاستخبارات المالية تهدف إلى الحيلولة دون استعمال النظام المالي وغيره من قطاعات النظام الاقتصادي لارتكاب أي جرائم يحددها هذا التعديل. ووضع حد لهذه المسألة ومن المتوخى أن تضطلع هذه الوحدة بالتحقيق في المسائل المتصلة بتمويل الأنشطة الإرهابية، وتوسيع نطاق التدابير المستخدمة لمكافحة الابتجار بالمخدرات، ولا سيما العمليات المالية التي قد تستخدم لتمويل الأنشطة الإرهابية.

وقد صدرت تعليمات للمصارف والمؤسسات المالية بتنفيذ توصيات محددة تقضي بتوسيع نطاق مفهوم الأنشطة غير القانونية، بدءا بغسل الأموال ووصولاً إلى الإرهاب وما يتصل به من أنشطة. وقد اضطلعت الهيئات المختصة بإصدار وتوزيع قائمة الأشخاص والمنظمات المرتبطة بالإرهاب الدولي التي أحيلت إلى الحكومة وفقا لقرارات مجلس الأمن، كما قامت بالتحقيق فيها.

وفيما يتعلق بالقانون الجنائي، أجريت دراسة لتحديد الجوانب التي ينبغي إدراجها في القانون الجنائي المحلي من الولاية التي تقضي بتجريم تمويل الإرهاب، الواردة في الاتفاقية (انظر في هذا الصدد الرد على الفقرة ١ (ب)) من الاستبيان الذي أعدته اللجنة. وفي وسع شيلي، في معرض تقديمها لهذا التقرير، أن تعلن أنها ستعرض على البرلمان في أقرب فرصة ممكنة مشروع قانون للبت فيه يدمج في القانون الوطني جريمة خاصة تتعلق بتوفير أو جمع الأموال لأغراض الإرهاب.

الفقرة الفرعية (ب) - ما الجرائم والعقوبات المنصوص عليها في بلدكم فيما يتعلق بالأنشطة المدرجة في هذه الفقرة الفرعية؟

من الضروري لتحديد النطاق الفعلي لهذا الالتزام الدولي استعراض الأحكام القانونية القائمة التي تنظم معاملة تمويل الإرهاب. ويتعين أن يراعى في هذا الاستعراض قانون العقوبات، ولا سيما القانون ١٨-٣١٤، المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٨٤، الذي يقدم تعريفا للسلوك الإرهابي ويحدد عقوباته. وتمثل الحالة في الوقت الراهن في ما يلي:

(أ) تمويل ارتكاب جريمة من جرائم الإرهاب - تبعا لظروف القضية، يعاقب حاليا من يسلك هذا السلوك بوصفه مرتكبا لجريمة من جرائم الإرهاب، أو على أقل تقدير بوصفه من المتواطئين على ارتكابها، (وذلك تطبيقا للمادتين ١٥، رقم ٣، و ١٦ من قانون العقوبات، اللتين تغطي أحكامهما ارتكاب الجريمة والمشاركة في ارتكابها). ولا يعاقب على هذا السلوك إلا عندما تصل هذه الجريمة الإرهابية على أقل تقدير إلى مرتبة الشروع؛ ووفقا

للقانون، فإن كلا من التهديد الخطير والحقيقي، والتواطؤ يشكّلان شروعا في فعل يعاقب عليه بنفس العقوبة التي توقع عند إتمام الفعل، حتى في الحالات التي يجري فيها تخفيف هذه العقوبة (المادة ٧، القانون ١٨-٣١٤). وخلاصة القول إن هذا السلوك لا يعاقب عليه إلا إذا أمكن الربط بينه وبين جريمة إرهابية محددة تنطوي على أقل تقدير على تهديد خطير وحقيقي أو تواطؤ على ارتكاب جريمة.

وتتفاوت العقوبات بدرجة كبيرة تبعا للجريمة الإرهابية المرتكبة، ويصعب تقديم وصف تفصيلي لكل عقوبة من العقوبات (فتشريعاتنا المتعلقة بالإرهاب تغطي ما يزيد على ٢٥ حالة محتملة، تتراوح ما بين الإصابات الطفيفة والقتل والإتلاف نتيجة لأعمال إرهابية). بيد أن العقوبات التي تفرض في هذه الحالات هي بصفة عامة ذات العقوبات التي تفرض عند ارتكاب جرائم عادية مع تشديد درجة خطورة الجريمة بمقدار درجة أو اثنتين أو ثلاث. وتسري كقاعدة عامة، أيا كانت الحالة المحددة، عقوبات السجن العادية والسجن مع الأشغال الشاقة لمدة طويلة (تتراوح ما بين ٥ سنوات ويوم واحد، و ٢٠ سنة والسجن مدى الحياة).

(ب) وثمة حالة أخرى تنشأ عندما يكون مقدم الأموال منتميا إلى منظمة إرهابية غير مشروعة. ففي مثل هذه الحالة، ودون المساس بأي مسؤولية قد تقع على هذا الشخص فيما يتعلق بأي عمل إرهابي محدد على النحو الوارد وصفه في الفقرة (أ) أعلاه (المادة ٢٩٤ (ب)، قانون العقوبات)، تسري عقوبة السجن مع الأشغال الشاقة لمدة إما قصيرة أو متوسطة، تبعا لما إذا كان الهدف من تشكيل هذا التنظيم هو ارتكاب مخالفات بسيطة أم جرائم (المادة ٢٩٤، قانون العقوبات)، وتشدد العقوبة في هاتين الحالتين بمقدار درجة واحدة (المادة ٣، القانون ١٨-٣١٤؛ تتراوح العقوبة ما بين ٥٤١ يوما و ٣ سنوات في الحالة الأولى، وما بين ٣ سنوات ويوم واحد وخمس سنوات في الحالة الثانية). ويشترط في كل هذا ألا يكون الشخص الذي يقدم الأموال له سيطرة على هذه المنظمة الإرهابية غير المشروعة، أو محرضا لها، إذ تسري في مثل هذه الحالة العقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٩٣، مع تشديدها بمقدار درجتين (أي، العقوبة غير المشددة بالسجن مدى الحياة مع الأشغال الشاقة والعقوبة المقيدة بالسجن مدى الحياة مع الأشغال الشاقة: وذلك بمعنى الانتقال من عقوبة السجن مدى الحياة مع الأشغال الشاقة التي يمكن فيها الإفراج عن الشخص بشروط بعد قضاء ٢٠ عاما في السجن إلى عقوبة السجن مدى الحياة مع الأشغال الشاقة التي يمكن فيها الإفراج عن الشخص بشروط بعد قضاء ٤٠ عاما في السجن)، عندما يكون الغرض من هذه المنظمات غير المشروعة هو ارتكاب جرائم؛ والسجن مع الأشغال الشاقة لفترات تتراوح ما بين المدد القصيرة والمدد الطويلة (من ٥ سنوات ويوم واحد إلى

١٥ سنة)، عندما يكون الغرض من هذه المنظمات غير المشروعة هو ارتكاب مخالفات بسيطة^(١).

الفقرة الفرعية (ج) - ما هي التشريعات والإجراءات المتبعة لتجميد الحسابات والأصول المودعة في المصارف والمؤسسات المالية؟ ويستحسن أن تعطي الدول أمثلة على أي إجراء ذي صلة تم اتخاذه.

رغم أن عبارة "تجميد الحسابات"، فيما يتعلق بالقوانين المحلية، لا تنظمها تشريعات الإجراءات الجنائية الشيلية بشكل محدد، فإن قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية ينصان على آليات تكفل المسؤولية المالية للمدعى عليه وللأطراف الثالثة المسؤولة بموجب القانون المدني. ويمكن وضع اليد على الممتلكات المتصلة بالإرهاب أو الحجز عليها أو مصادرتها بالاستناد إلى وقوع فعل إجرامي محدد وإقامة دعوى قانونية.

وفي هذا السياق، يشتمل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية المطبقان في الوقت الراهن على عدد من الأحكام التي تتيح الامتثال الكامل للمقتضيات الجاري مناقشتها.

وبموجب قانون العقوبات، تشكل المصادرة عقوبة إضافية وإلزامية بالنسبة لجميع الجرائم والمخالفات البسيطة (المادتان ٢١ و ٣١)^(٢).

وعلاوة على ذلك، فإن قوانين الإجراءات الجنائية تشتمل على الأحكام اللازمة للحجز (وضع اليد) على الممتلكات المرتبطة بالإرهاب في أثناء التحقيق والمحاكمة (قانون الإجراءات الجنائية الجديد: تحت عنوان إجراءات التحقيق، الفقرة الثالثة من الفصل الأول

(١) يتضح من هذا الوصف، عند النظر إليه في ضوء التعاريف التي يقتضيها الالتزام الدولي، ضرورة استكمال القانون الشيلي القائم حتى يغطي المسألتين التاليتين:

(أ) توفير الأموال التي يتعذر الربط بينها وبين أي منظمة إرهابية غير مشروعة أو أي جرائم إرهابية محددة؛

(ب) جمع الأموال الآتية الذكر.

وقد وضع التحليل والاقتراح المشار إليهما في الرد المقدم على السؤال الوارد في إطار الفقرة الفرعية (ب) في الاعتبار عند النظر في هذه الثغرات التشريعية.

(٢) المادة ٣١- في حالة ارتكاب جريمة أو مخالفة بسيطة، تقتضي أي عقوبة يجري توقيعها التجريد من الممتلكات الناشئة عن هذه الجريمة أو المخالفة والأدوات التي استخدمت لارتكابها، ما لم تكن تخص طرفاً ثالثاً غير مسؤول عن هذه الجريمة أو المخالفة البسيطة.

(٣) ينبغي مراعاة أن الدستور السياسي الشيلي لا يحظر عقوبة المصادرة في الحالات التي تنطوي على تنظيمات غير مشروعة (المادة ١٩، رقم ٧ ز).

من الكتاب الثاني، وبخاصة المواد ١٨٧^(٤) و ٢١٥^(٥) و ٢١٧^(٦)؛ والمادة ١١٤ من قانون الإجراءات الجنائية^(٧). ويخول هذان النصان القانونيان كذلك للمحكمة سلطة الأمر باتخاذ تدابير حامية فعالة لكفالة المسؤولية المدنية أو المالية للمدعى عليه، من قبيل المصادرة، أو وضع اليد، أو حظر إبرام اتفاقات أو عقود قانونية (قانون الإجراءات الجنائية الجديد): المادة ١٥٧^(٨)؛ وقانون الإجراءات الجنائية: الفصل العاشر من الكتاب الثاني، المادة ٣٨٠ وما يليها من مواد).

(٤) المادة ١٨٧ - الأشياء والوثائق والأدوات - يجري جمع وحصر وتحريز وتخزين جميع أنواع الأشياء والوثائق والأدوات التي يبدو أنها قد استخدمت أو كان المقصود أن تستخدم في ارتكاب فعل قيد التحقيق، أو التي نشأت عن هذا الفعل، والتي قد تستخدم ضمن الأدلة، فضلاً عما يعثر عليه منها في مسرح الحادث المشار إليه في الفقرة (ج) من المادة ٨٣. وفي جميع الحالات، يحضر محضر بهذا الإجراء وفقاً للقواعد المعتادة.

فإذا وجدت هذه الأشياء أو الوثائق أو الأدوات في حوزة المتهم أو غيره من الأشخاص، فإنها تصدر بموجب هذا الفصل. وتصدر على الفور أيضاً جميع الأشياء والوثائق والأدوات التي توجد في حوزة أي متهم قيد الاحتجاز بموجب المادة ٨٣ (ب).

(٥) المادة ٢١٥ - الأشياء والوثائق غير المتصلة بالفعل قيد التحقيق - إذا اكتشفت أثناء الجرد أشياء أو وثائق تشير إلى وجود فعل يعاقب عليه، بخلاف ذلك الذي يشكل جوهر القضية التي صدر بموجبها الأمر، يجوز مصادرتها بأمر من المحكمة. وتودع هذه الأشياء والوثائق في عهدة مكتب المدعي العام.

(٦) المادة ٢١٧ - الحجز على الأشياء والوثائق - يحجز بأمر يصدر من المحكمة بناء على طلب من المدعي العام، على الأشياء والوثائق المتصلة بالفعل قيد التحقيق، وتلك التي قد تخضع لعقوبة المصادرة، والتي قد تستخدم ضمن الأدلة، وذلك في الحالات التي لا يقوم فيها الشخص الذي وجدت في حوزته بتسليمها طواعية، أو إذا أدى اشتراط تسليم هذه الأشياء والوثائق طواعية إلى المساس بنتيجة التحقيق.

فإذا وجدت هذه الأشياء والوثائق في حوزة شخص آخر غير المتهم، يمكن للقاضي بدلاً من الأمر بالحجز عليها، أو بمعنى أصح قبل الأمر بالحجز عليها، أن يأمر ذلك الشخص بتسليمها. وفي هذه الحالة، تسري تدابير الإنفاذ التي تطبق على الشهود. بيد أنه لا يجوز إصدار هذا الأمر للأشخاص الذين يسمح لهم القانون برفض الإدلاء بالشهادة.

(٧) المادة ١١٤ (١٣٥) - يقوم القاضي بالحجز على جميع أنواع الأدوات والأسلحة والأشياء التي يبدو أنها قد استخدمت أو كان المقصود أن تستخدم في ارتكاب الجريمة، وعلى العوائد التي تنأى من هذه الجريمة، سواء كانت في حوزة المتهم أو غيره، ويأمر القاضي بتحريزها، ويحرر محضر بهذا الإجراء ويوقع عليه كلما أمكن، الشخص الذي وجدت في حوزته. ويتخذ القاضي التدابير المناسبة لكفالة الحفاظ على الأشياء المحجوز عليها في أفضل حالة ممكنة.

(٨) المادة ١٥٧ - شرعية التدابير الاحترازية المعمول بها - في أثناء مرحلة التحقيقات، يجوز للمدعي العام أو للضحية تقديم طلب خطي إلى القاضي، لكي يتخذ في حق المتهم أي من التدابير الحامية المأذون بها في الفصل الخامس من الكتاب الثاني من قانون الإجراءات المدنية. وينظر في هذه الطلبات وتنفذ وفقاً لأحكام الفصل الرابع من ذلك الكتاب. وبمجرد الموافقة على أحد التدابير، يمدد الموعد الأقصى لتقديم الطلب وفقاً لأحكام المادة ٦٠. وعند تقديم الشكوى المدنية، يجوز كذلك للضحية أن يطلب اعتماد واحد أو أكثر من هذه التدابير.

وتتناول المادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية والمواد التي تليها مسألة وضع اليد على الممتلكات وغيرها من التدابير. فعلى سبيل المثال، يوقع الحجز على الممتلكات التي تخص المتهم أو أطراف ثالثة مسؤولة بموجب القانون المدني، وذلك من أجل حماية أي مطالبات مالية قد تنشأ ضدهم؛ ويعتبر هذا الحجز مجرد إجراء حمائي ما دام لم يصدر حكم نهائي في القضية (قانون الإجراءات الجنائية، المادة ٣٨٢). كما ينص قانون الإجراءات الجنائية على اعتماد تدابير حامية فيما يتصل بممتلكات المتهم والأطراف الثالثة المسؤولة بموجب القانون المدني؛ ويرد وصف هذه التدابير في الفصل الخامس من الكتاب الثاني لقانون الإجراءات الجنائية. وتشمل هذه التدابير الحماية وضع اليد على الأشياء التي تشكل موضوع الدعوى، وتعيين حارس أو أكثر عليها، ومصادرة ممتلكات معينة، وحظر إبرام اتفاقات وعقود قانونية بشأن هذه الأشياء. وأخيراً يجوز للقاضي في أثناء التحقيق الجنائي الحجز (وضع اليد) على أي نوع من الأدوات أو الأسلحة أو الأشياء التي يبدو أنها قد استخدمت أو كان المقصود أن تستخدم في ارتكاب الجريمة، وأي عوائد تنشأ عن هذه الجريمة، سواء كانت في حوزة المتهم أو غيره من الأفراد (المادة ١١٤)، قانون الإجراءات الجنائية). ويجوز بموجب شروط الحكم أن تصدر بصورة نهائية هذه الأدوات أو العوائد الناشئة عن الجريمة (المادة ٥٠٤، قانون الإجراءات الجنائية)، ثم تحال بعد ذلك إلى السلطة المختصة أو يجري إتلافها أو عرضها للبيع بالمزاد العلني، حسب الاقتضاء (المادة ٦٧٢، وما يليها من مواد، قانون الإجراءات الجنائية).

وفيما يتعلق بالأحكام القانونية الخاصة، ينبغي مراعاة أن المادة ١٩ من القانون ١٩-٣٦٦، التي تنظم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية تنص صراحة على أنه بمجرد البت في قضية جنائية تتعلق بأي من الجرائم المحددة في المادة ١٢ من ذلك النص القانوني، يجوز للقاضي الذي يرأس الجلسات أن يتخذ تدابير من ضمنها أن يودع في المصارف أو غيرها من الكيانات المالية أي نوع من الودائع.

وأخيراً، ينبغي مراعاة أن الدستور السياسي الشيلي لا يحظر عقوبة المصادرة في القضايا التي تتعلق بتنظيمات غير مشروعة (المادة ١٩، الفقرة ٧ (ز)).

وتجدر الإشارة إلى أنه بخلاف الأحكام الوارد وصفها أعلاه، القائمة ضمن إطار العمليات الجنائية، لا توجد في النظام القانوني الشيلي أي قوانين خاصة تسمح بالتجميد الإداري للحسابات أو الأصول المصرفية العادية.

وبمحمل القول إنه يتعين على القاضي في سبيل وضع أي تدابير لتجميد الأرصدة أن يتخذ إجراءات للمحاكمة الجنائية على جرائم تخضع لولاية المحاكم الشيلية.

ولا يمنع ما سبق شيلي من اتخاذ إجراءات بشأن الطلبات التي تردّها من الخارج بخصوص تجميد الأرصدة، إذا نشأت هذه الطلبات في سياق دعوى قضائية تنظرها إحدى المحاكم الأجنبية، وإذا أحييت هذه الطلبات عن طريق خطابات الالتماس. وينبغي مراعاة أن السلطة التي تحدد مقبولية الطلب هي المحكمة العليا، وأن القاضي المختص هو الذي يتولى اتخاذ الإجراءات بشأن الطلب المقدم في حالة قبوله.

ويجري النظر في الوقت الراهن في إجراء إصلاح تشريعي فيما يتصل بمسألة تجميد الحسابات وغيرها من الأصول المودعة في المصارف والمؤسسات المالية.

الفقرة الفرعية (د) - ما التشريعات والإجراءات المتبعة لمنع رعاياكم أو أي أشخاص أو كيانات داخل أراضيكم من إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية أو خدمات مالية أو غيرها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للأشخاص الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية أو يحاولون ارتكابها أو يسهلون أو يشاركون في ارتكابها، أو للكيانات التي يمتلكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص، وللأشخاص والكيانات التي تعمل باسم هؤلاء أو بتوجيه منهم؟

ينشأ هذا الشرط من تحريم تمويل الإرهاب. وتفي جميع تشريعاتنا القانونية، التي تتماشى مع حقوق الإنسان، وتتسم بالديمقراطية، وتعاقب على الأعمال الإرهابية، بهذا الشرط دون حاجة إلى تعريف جنائي مستقل. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الحظر يتجلى في كل من الحكم المتعلق بالتنظيمات غير المشروعة، الوارد في المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات (والذي ينص على معاقبة أي شخص يشارك في تنظيم غير مشروع، ولا سيما أي شخص يقوم عن علم ومن تلقاء نفسه بتوفير السبل والأدوات اللازمة لارتكاب الجرائم، أو توفير مأوى، أو مكان للاختباء أو الاجتماع)، والأحكام العامة الواردة في نصوص القوانين، التي تنظم مسألة التواطؤ والإيواء.

الفقرة ٢

الفقرة الفرعية (أ) - ما هي التشريعات أو غيرها من التدابير القائمة لإنفاذ أحكام الفقرة ٢ (أ) من قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، التي تنص على أن "تمتنع جميع الدول عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم، الصريح أو الضمني، إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك وضع حد لعملية تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية ومنع تزويد الإرهابيين بالسلاح". وما هي على وجه التحديد الجرائم المنصوص عليها في بلدكم، التي تتعلق بـ "١" تجنيد أفراد للجماعات الإرهابية، و "٢" إمداد الإرهابيين بالسلاح؟ وما هي التدابير الأخرى التي تساعد في منع هذه الأنشطة؟

تشمل التشريعات الجنائية ما يلي:

١' يُعاقب على تجنيد أفراد للجماعات الإرهابية بناء على تحريم التنظيمات غير المشروعة. فمسألة التجنيد في حد ذاتها تفترض وجود تنظيم غير مشروع. وفي هذا السياق، يعاقب دون شك على هذا السلوك في إطار ذلك الموضوع، استناداً إلى الفقرة ٥ من المادة ٢ (التنظيمات الإرهابية غير المشروعة)، من القانون رقم ١٨-٣١٤ المتعلق بالجرائم الإرهابية، وذلك جنبا إلى جنب مع المادة ٢٩٢ وما يليها من مواد في قانون العقوبات. وانظر أيضاً التعليقات الواردة أدناه فيما يتصل بالمادة ٢٩٤ من قانون العقوبات، والمادة ٨ من قانون تحديد الأسلحة.

٢' وفيما يتعلق بالإمداد بالأسلحة: تنص المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات على معاقبة أي شخص يشارك في التنظيم، كأحد المتواطئين فيه فقط، (دون أن تكون له صفة الرئاسة أو القيادة، إذ توقع عقوبة أشد على هذا الشخص بموجب المادة ٢٩٣)، وبصفة خاصة أي شخص يقوم عن علم (أي وهو مُدرك للطابع غير المشروع لهذا التنظيم وأهدافه) وبمحض إرادته بتوفير السبل والأدوات اللازمة لارتكاب الجرائم، أو أماكن للاختباء أو الاجتماع. ولهذا الحكم أهمية في سياق المعاقبة على الجرائم الإرهابية بصفة عامة. ومن الجدير بالملاحظة على وجه الخصوص وجود إشارة إلى من يقوم بتوفير الوسائل والأدوات اللازمة لارتكاب الجرائم. كما ينبغي ملاحظة أن صياغة هذه المادة كانت أكثر تحديداً، إذ كانت تشير إلى "الجياد، والأسلحة، والذخائر، والأدوات"، ولكن تم تعديلها بموجب القانون ٢٦٢١ الصادر بموجب مرسوم في عام ١٩٧٩، وذلك من أجل توسيع نطاقها عن طريق إدراج الصيغة العامة الحالية، وهي "الوسائل والأدوات". ومن ثم، يمكن، بناء على التاريخ الموثق لهذا الحكم، استنتاج أن التزويد بالأسلحة هو بالقطع جريمة يعاقب عليها القانون.

كما يمكن القول بأن تجنيد أفراد للجماعات الإرهابية يمكن المعاقبة عليه على أساس أنه يشكل تزويداً بالوسائل اللازمة (رغم أن هذا التفسير قابل للمناقشة). وبالمثل، فإن فكرة توفير أماكن للاختباء أو الاجتماع قد تكون لها فائدتها فيما يتعلق بالمعاقبة على جرائم الإيواء أو التواطؤ المستتر - وهي أفعال عادة ما تقترب بدولة أو حكومة - رغم أن العقوبة لا تسري عادة إلا على الأشخاص الطبيعيين.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى جريمة يعرفها القانون رقم ١٧-٧٩٨، المتعلق بتحديد الأسلحة، ومن شأنها أن تسري فيما يبدو بالاقتران مع جريمة التنظيمات الإرهابية غير المشروعة، على كثير من الافتراضات التي يمكن تصورها فيما يتعلق بالتجنيد والإمداد بالسلاح. ونعني هنا بهذه الإشارة الجريمة التي تتناولها المادة ٨ من القانون المذكور، والمسماة بالتنظيم غير المشروع في قانون تحديد الأسلحة، الذي ينص على أن "من يقوم بتنظيم ميليشيات خاصة أو جماعات مقاتلة أو فرق منظمة عسكرياً ومسلحة بأي من الأصناف المشار إليها في المادة ٣ (وهي الأسلحة النارية والمتفجرات بصفة عامة) أو الانتماء إلى هذه الكيانات أو تمويلها أو تزويدها بالمعدات، أو من يقوم بتوجيه آخرين أو تحريضهم أو إقناعهم بتشكيل وتشغيل مثل هذه الكيانات، يكون عرضة لأي من درجات عقوبة السجن لمدة طويلة مع الأشغال الشاقة.

"وتسري نفس هذه العقوبة، مع تخفيفها درجة واحدة، على من يقوم عن علم بالمساعدة في تشكيل وتشغيل ميليشيات خاصة أو جماعات قتالية أو فرق منظمة عسكرياً ومسلحة بأي من الأصناف المشار إليها في المادة ٣".

...

"فإذا ارتكب أيًا من الجرائم المشار إليها في الفقرات السابقة أفراد من القوات المسلحة أو قوات الشرطة والأمن، سواء كانوا لا يزالون في الخدمة أو متقاعدين، تشدد العقوبة بمقدار درجة واحدة.

...

"وفي أوقات الحروب الخارجية، تتراوح العقوبة المحددة في الفقرة الفرعية ١ من هذه المادة ما بين السجن لمدة طويلة مع الأشغال الشاقة (درجة متوسطة) والسجن مدى الحياة مع الأشغال الشاقة، والعقوبة المقررة في الفقرة الفرعية ٣ من هذه المادة ما بين السجن لمدة طويلة مع الأشغال الشاقة (أدنى الدرجات) والسجن مدى الحياة مع الأشغال الشاقة"^(٩).

ومن الواضح أهمية القاعدة التي يحتكم إليها من أجل المعاقبة على الأفعال المذكورة. وهناك بالفعل حالات عديدة انطبق فيها مفهوم الجريمة الآتية الذكر (للأسف مع شيء من الإفراط، إذ طبقت في الوقت نفسه على نفس الفعل جريمة التنظيم الإرهابي غير المشروع وجريمة التنظيم غير المشروع المنصوص عليها بموجب قانون تحديد الأسلحة ولكن ظهر

(٩) المادة ٨ من القانون رقم ١٧-٧٩٨، المتعلق بتحديد الأسلحة.

لحسن الحظ في السنوات الأخيرة اتجاه لحل هذه المشكلة عن طريق تطبيق نظرية التزامن، وذلك فيما يبدو على أساس مبدأ عدم محاكمة الشخص على ذات الجرم مرتين).

٣' وفيما يتعلق بمسألة التدابير الأخرى التي قد تحول دون وقوع الأنشطة التي يتناولها البنودان '١' و '٢'، تجدر الإشارة إلى أن الأمر الأساسي، فيما يتعلق بالمنع، هو إنشاء شبكة للتعاون والاستخبارات لحصر الأصول الناشئة عن جرائم تمويل الإرهاب أو الموجهة لارتكابها أو اكتشاف هذه الأصول. وسوف تؤدي وكالة الاستخبارات الوطنية المقبلة^(١٠)، الدور الرئيسي في هذا الصدد. ومن الأمور الهامة في هذا السياق أيضا وضع قواعد قانونية و/أو إدارية ترمي إلى أن يشترط على المصارف والكيانات المالية اتباع تدابير للسلامة (من قبيل الرصد والمتابعة والإبلاغ عن المعاملات المالية أو المصرفية المشبوهة؛ وتحديد هوية أصحاب الحسابات بشكل واف ودقيق، ولا سيما في حالة الكيانات القانونية؛ والاحتفاظ بالوثائق والسجلات التي تفسر العمليات المصرفية).

الفقرة الفرعية (ب) - ما الخطوات التي يجري اتخاذها لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية، وما هي، بوجه خاص، آليات الإنذار المبكر المعمول بها للسماح بتبادل المعلومات مع الدول الأخرى؟

قامت الحكومة بالتنسيق مع الشرطة بشأن مجموعة من الإجراءات الحكومية الرامية إلى منع ارتكاب الأعمال الإرهابية في أراضيها وإلى إبداء التعاون على الصعيد الدولي. وتمثل هذه التدابير الخاصة بصفة رئيسية فيما يلي:

(أ) تكثيف أعمال الفريق المشترك بين الوكالات لمكافحة الإرهاب، الذي يتألف من خبراء من الشرطة الشيلية وإدارة التحقيقات الجنائية ومديرية الأمن العام والإعلام التي تتولى شؤون التنسيق؛

(ب) تعزيز عمليات مراقبة الحدود عند نقاط العبور المعتمدة وغير المعتمدة؛

(ج) تعزيز الأمن الخاص بالسفارات ومحال الإقامة والمؤسسات والشخصيات

العامّة؛

(١٠) ينبغي الإشارة إلى أن الحكومة قد أرسلت إلى البرلمان مشروع القانون المتعلق بإنشاء وكالة الاستخبارات الوطنية.

- (د) استعراض السياسات المتعلقة باشتراطات الحصول على التأشيرات والإعفاءات المتعلقة بها؛
- (هـ) تأسيس لجنة مشتركة بين الوزارات لتحليل التهديدات المتعلقة بالإرهاب البيولوجي، واعتماد خطة طوارئ لمواجهةها؛
- (و) مواصلة التحليلات التي تُجرى على صعيد أعضاء اللجنة الاستشارية للاستخبارات المؤلفة من سلطات مدنية وعسكرية؛
- (ز) المشاركة في لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التي أنشئت في إطار منظمة الدول الأمريكية؛
- (ح) المشاركة في الفريق العامل الدائم المعني بالإرهاب الذي أنشئ في سياق اجتماعات وزراء داخلية السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي؛
- (ط) مواصلة تحليل التطورات التي تنشأ فيما يتعلق بالصراع الدولي الحالي.
- وقد أفادت الشرطة الشيلية بدورها بأنها قد قامت بصفة دائمة بتغيير اتجاه برامجها المتعلقة بجمع المعلومات، بحيث يجري إبقاء الجماعات أو الأشخاص المشتبه في صلتهم بالأنشطة الإرهابية تحت المراقبة المستمرة، والاضطلاع بإجراء تحليلات استخبارية على أساس السجلات المتاحة.
- أما فيما يتعلق بإدارة التحقيقات الجنائية، فقد تم تعزيز وحداتها التكتيكية والاستراتيجية، وهي تضطلع بالاتصال والتنسيق بشكل مستمر مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومكاتب الاستخبارات ومراقبة المخدرات والهجرة، ليس فقط من خلال النظام الإداري، بل أيضا من خلال الاستعانة بـ "قناة فنية" للاتصالات المباشرة، مما يجعل من الممكن مراقبة الأجانب المشتبه في صلتهم بالإرهاب أو بالأعمال غير المشروعة.
- وعلى سبيل تبادل الخبرات في مجال الإرهاب الدولي، شارك ضباط استخبارات الشرطة في حلقتين دراسيتين عُقدتا في أوروغواي والبرازيل، لتنسيق الاستراتيجيات التي تُطبق في كل بلد لمكافحة الإرهاب. وكان الهدف من ذلك هو الإلمام بشكل عام بهذا الموضوع حتى يمكن توحيد السياسات المتعلقة بالتحقيقات وتبادل المعلومات اللازمة.
- وفي سبيل منع الأشخاص الذين لهم صلة بالإرهاب من دخول البلد تم تدريب موظفي المكتب المركزي الوطني للإنتربول الذي ألحق موظفا من إدارة التحقيقات الجنائية للعمل بشكل دائم في الأمانة العامة للإنتربول، التي يوجد مقرها في ليون، فرنسا، كما ألحق موظفين بالمكتب دون الإقليمي الكائن في بوينس آيرس، الأرجنتين، مما يُفسح المجال أمام

استمرار الاتصال الإداري والفني بسلسلة مع النظراء في جميع أنحاء العالم، بهدف استخدام آليات التبادل الآمن والسريع للمعلومات والسجلات المتعلقة بالموضوع استخداما مناسباً، مع إبلاغ سلطة مراقبة الحدود الخاضعة لمؤسستنا بكافة المعلومات المتعلقة بالإرهابيين الدوليين. ولهذا النظام فائدته المعترف بها فيما يتعلق بتحييد الإرهاب لما يتسم به من قدرة على توجيه إنذار مبكر.

وفيما يتعلق بالأمن الوطني، تعكف إدارة التحقيقات الجنائية في شيلي بصورة مستمرة على التنسيق، سواء على المستوى الإداري أو من خلال "القناة الفنية"، مع مديرية الأمن العام والإعلام، الأمر الذي يمكنها من التحسب لوقوع أي حدث يتسم بطابع الإرهاب، واتخاذ الإجراءات المناسبة حياله.

وفيما يتعلق بتبادل المعلومات الاستخبارية، توجد اتصالات منتظمة مع النظراء في مختلف البلدان، تتوافر عن طريقها معلومات أساسية تزيد من إثراء المعلومات القائمة بشأن الجماعات الإرهابية التي تعمل على صعيد دولي، ولا سيما تلك التي لها أصول إسلامية، مما يعزز ويسهل من تبادل المعلومات التنفيذية.

وفي مجال الإرهاب البيولوجي، يجري التنسيق مع الوكالات المختصة بشأن التعامل مع المواد المجهولة. ويجري العمل بالفعل على التحقيق في مصدر الرسائل المشتبه بها.

المسائل المتعلقة باللجوء والملاذ الآمن

الفقرة ٢ (ج): ما التشريعات أو الإجراءات المتبعة لحرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن، كقوانين إبعاد أو طرد من يمولون الأعمال الإرهابية أو يدبرونها أو يدعمونها أو يرتكبوها أو يوفرون الملاذ الآمن للإرهابيين؟ ويستحسن أن تُعطي الدول أمثلة على أي إجراء ذي صلة تم اتخاذه في هذا الصدد.

الفقرة ٣ (و): ما التشريعات والإجراءات والآليات المعمول بها للتأكد من أن طالبي اللجوء لم يشاركوا في أي نشاط إرهابي قبل منحهم وضع اللاجئ. ويرجى إعطاء أمثلة على أي حالات ذات صلة.

الفقرة ٣ (ز): ما الإجراءات المتبعة لمنع الإرهابيين من إساءة استغلال وضع اللاجئ؟ ويرجى إعطاء تفاصيل عن التشريعات و/أو الإجراءات الإدارية التي تحول دون قبول التذرع بدوافع سياسية كسبب لرفض طلبات لتسليم الإرهابيين المشتبه فيهم. ويرجى إعطاء أمثلة على أي حالات ذات صلة.

تجدر الإشارة إلى أن تشريعاتنا المتعلقة بالهجرة، الواردة في القانون رقم ١٠٩٤ الصادر بمرسوم في عام ١٩٧٥ والمرسوم السامي ٥٩٧ الصادر في عام ١٩٨٤، تنص على منع دخول الأجانب الضالعين في ارتكاب أعمال إرهابية وطردهم من البلد، وحرمانهم من الحصول على تصاريح الإقامة وإلغاء ما صدر منها.

وتتمثل القنوات التي يجري من خلالها تلقي هذه المعلومات أو الحصول عليها بغرض البت في أي من تدابير الهجرة المذكورة أو إصدارها، في سلطات الشرطة المعنية، من ناحية، وهي السلطات التي تُبلغ عن أي سلوك إجرامي أو أي مخالفات تصل إلى علمها في أثناء مباشرة واجباتها، أو عندما تطلب منها سلطات الهجرة ذلك. ولا تقتصر تقارير الشرطة هذه على الأفعال المرتكبة في البلد، بل تتضمن أيضا كافة المعلومات التي تُجمع عن طريق الاتربول، والتي ترد من مختلف البلدان في أنحاء العالم.

كما ترد هذه المعلومات، من ناحية أخرى، من المحاكم التي تلزمها قوانيننا الخاصة بالهجرة بإبلاغ سلطات الهجرة عن أي جرائم يرتكبها الرعايا الأجانب.

وأخيرا، فقد اتفق أعضاء السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي على تبادل المعلومات المتعلقة برفض منح التأشيرات، وحالات الطرد، والأشخاص المطلوبين في البلدان الأعضاء. ويوفر هذا التنسيق لسلطات الهجرة في المنطقة مزيدا من المعلومات للبت في طلبات الحصول على تراخيص الإقامة التي تقدم في بلد كل منها.

وفيما يتعلق بموضوع اللجوء والملاذ الآمن في بلدنا، فإن هذه المسائل تنظمها الاتفاقية المتصلة بمركز اللاجئين، المعتمدة في جنيف في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٥١، والبروتوكول المتصل بمركز اللاجئين، المعتمد في عام ١٩٦٧، وكذلك القانون رقم ١٠٩٤ الصادر بمرسوم في عام ١٩٧٥، وقانون الهجرة، المعدل بموجب القانون رقم ١٩-٤٧٦ لعام ١٩٩٦، والمرسوم السامي ٥٩٧ لعام ١٩٨٤، ولائحة الهجرة، حسبما عدّها فيما يتعلق بهذا الموضوع المرسوم السامي ٢٥١٨ لعام ١٩٩٧.

وتشير تشريعاتنا الداخلية بصورة عامة إلى الاتفاقيات الدولية التي وقعتها حكومة شيلي فيما يتصل بهذا الموضوع. ومن ثم، فإن أسباب رفض المتقدمين للحصول على اللجوء أو على مركز اللاجئين هي التي ترد في المادة ١ (ج) و (د) و (هـ) و (و) من اتفاقية مركز اللاجئين.

وفضلا عن ذلك، وكضمان إضافي، أدرجت بموجب القانون ١٩-٤٧٦ لعام ١٩٩٦، ضمن التشريعات المتعلقة بهذا الموضوع، مسألة اللجنة المعنية بمنح مركز اللاجئين التي تتمثل ولايتها في إسداء المشورة للهيئة المسؤولة عن البت في الطلبات. ولهذه اللجنة الحق

في أن تطلب وتحصل على أي معلومات تراها مهمة لكفالة أن تتخذ الهيئة العليا القرارات المثلى في هذا الصدد.

وتشمل المعلومات التي تطلبها اللجنة سجلات الشرطة والسجلات القضائية الخاصة بمقدمي الطلبات - التي تُطلب من خلال الإنترنت في جميع أنحاء العالم - كما تلتزم اللجنة المعلومات من البعثات القنصلية لشيلى في مختلف البلدان. وتُكمل اللجنة المعلومات التي تردها على هذا النحو عن طريق التقارير الصادرة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وأخيراً، يجب ألا يغيب عن الأذهان أن الأسباب التي توفرها قوانيننا المتعلقة بالهجرة لرفض الطلبات المقدمة من الأجانب للحصول على تراخيص الإقامة، وإلغاء هذه التراخيص، تنطبق أيضاً على الملاذ الآمن. فمن الممكن اتخاذ إجراءات لطرد أحد اللاجئين أو منعه من الدخول نتيجة لوجود معلومات سيئة عنه تجعل هذه الإجراءات في محلها.

الفقرة الفرعية (د): ما هي التشريعات أو الإجراءات المتبعة لمنع الإرهابيين من العمل ضد دول أخرى أو مواطنين آخرين انطلاقاً من أراضيكم؟ ويستحسن أن تُعطي الدول أمثلة على أي إجراءات اتخذت في هذا الصدد.

تسري في هذا الصدد القواعد العامة المتعلقة بالتحليل دون وقوع الأعمال الإرهابية والمعاقبة عليها، على النحو الوارد تفاصيله في هذا التقرير.

وبالإضافة إلى ذلك، فمن الضروري توجيه الانتباه إلى إنشاء وكالة الاستخبارات الوطنية التي ستطلع بمهمة وقائية عن طريق إنشاء شبكة للاستخبارات للتحليل دون وقوع الأعمال الإرهابية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه سيجري إنشاء وحدة للاستخبارات المالية تمثل ولايتها في التحسب لاستغلال النظام المالي وغيره من قطاعات النشاط الاقتصادي في ارتكاب جرائم محددة ومنع هذا الاستغلال. ومن المتوخى أن تشمل مهام هذه الوحدة التحقيق في تمويل الأعمال الإرهابية وأن تمتد الإجراءات المتوخى اتباعها لمكافحة الاتجار بالمخدرات لتشمل العمليات المالية التي قد يجري الاضطلاع بها لتمويل أنشطة ذات طابع إرهابي.

الفقرة الفرعية (هـ): ما الخطوات التي اتخذت لاعتبار الأعمال الإرهابية أعمالاً إجرامية خطيرة، ولكفالة أن يعكس العقاب خطورة هذه الأعمال الإرهابية؟ يرجى إعطاء أمثلة على أي إدانات صدرت والحكم الصادر فيها.

حسب الموضح في نص هذا التقرير، فإن القانون ١٨-٣١٤ (المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٨٤) الذي يوفر توصيفا للأعمال الإرهابية ويحدد عقوبتها هو المصدر الذي يُستند إليه في اعتبار الأعمال الإرهابية أعمالا إجرامية خطيرة يعاقب عليها وفقا لمقياس تتفاوت نسبه حسب درجة خطورة هذه الأعمال. وحسبما ذُكر من قبل، فمن المتوخى كقاعدة عامة زيادة العقوبات المتعلقة بهذه الجرائم بمقدار درجة أو اثنتين أو ثلاث عن الجرائم العادية. ويتعين أيضا إضافة أن القانون ١٨-٣١٤ ينص على المعاقبة على الشروع في ارتكاب أعمال إرهابية، والتهديد بارتكاب هذه الأعمال والتواطؤ على ارتكابها. فضلا عن ذلك، فإنه يمنع إمكانية إطلاق سراح المتهمين بكفالة (في أثناء المحاكمة) وكذلك إمكانية توقيع أي عقوبة بديلة لا تنطوي على فقدان الحرية أو فقدان الامتيازات التي تُمنح للسجناء.

ولا يتسع نطاق هذا التقرير لتقديم سرد شامل أو قائمة شاملة بأحكام الإدانة الصادرة فيما يتعلق بأعمال إرهابية بناء على التشريعات الوطنية. فهذه الأحكام كثيرة للغاية.

وبصفة عامة، يمكن القول بأن غالبية الإدانات المتعلقة بتنظيمات إرهابية غير مشروعة تتضمن في المتوسط فترات سجن طويلة مع الأشغال الشاقة (من الدرجة المتوسطة)، أي ١٠ سنوات ويوم واحد (على سبيل المثال، الأحكام الصادرة عن المحكمة العسكرية التي قُضي فيها على نحو ١٠ من المتهمين جميعا بالسجن لمدة ١٠ سنوات ويوم واحد مع الأشغال الشاقة).

وصدرت أحكام أخرى على جرائم قتل إرهابية بالسجن مدى الحياة مع الأشغال الشاقة أو بالسجن لمدة ١٥ سنة ويوم واحد.

كما صدرت أيضا أحكام أخرى بالسجن لمدة ١٠ سنوات ويوم واحد على إشعال الحرائق عمدا لأغراض الإرهاب.

وأخيرا، صدرت إدانات على إلقاء القنابل والمتفجرات واستخدامها، حُكم فيها بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات ويوم واحد.

الفقرة الفرعية (و): ما الإجراءات والآليات المعمول بها لمساعدة الدول الأخرى فيما يتصل بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية المتعلقة بتمويل أو دعم الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك المساعدة على حصول كل منها على ما لدى الأخرى من أدلة لازمة للإجراءات القانونية؟ يرجى إعطاء ما تيسر من تفاصيل عن كيفية تطبيق هذه الإجراءات والآليات عمليا.

يمكن على وجه العموم القول بأن الإجراءات السارية في السياق القضائي هي تلك المتصلة بخطابات الالتماس. أما القاعدة التي تنظم الإجراءات القضائية المتخذة في شيلي بناء على طلب من المحاكم الأجنبية أو المدعين العامين الأجانب - بما في ذلك طلبات تقديم الأدلة - فهي المادة ٧٦ من قانون الإجراءات المدنية، التي تسري أيضا على المسائل الجنائية. فبموجب ذلك الحكم، يجري التعامل مع هذه الطلبات على النحو المحدد بموجب المعاهدات السارية أو، في حالة عدم وجود مثل هذه المعاهدات، بما يتماشى مع مبادئ القانون الدولي العامة ذات الصلة. وتتلقى وزارة الخارجية البلاغات من المحاكم الأجنبية عن طريق السفارات المعنية، وبعد التثبت من طابعها الرسمي، تقوم بتحويل هذه الطلبات إلى المحكمة العليا، وهي الهيئة المختصة بتقييم شرعية الطلبات القضائية الواردة من الخارج. فإذا أمرت المحكمة العليا بإفاد خطابات الالتماس، تُحال هذه الخطابات إلى محكمة لها صلاحيات اتخاذ الإجراءات المطلوبة. وفي النهاية، وبعد اتخاذ الإجراءات المطلوبة أو عند التثبت من تعذر اتخاذها، تُعاد هذه الخطابات عن طريق نفس القنوات.

وعند غياب أي معاهدات في هذا الشأن، تقوم المحكمة العليا في هذه المسألة بتطبيق أحكام المعاهدة المتعلقة بالقانون الدولي الخاص (قانون بوستانتي) المعتمدة في هافانا في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٢٨، وذلك بوصفها ممثلة لمبادئ القانون الدولي. وتنص المادة ٣٨٩ من هذا القانون على أن "الأمر يرجع للقاضي الذي يصدر خطابات الالتماس في البت في مسألة اختصاصه وقانونية ومناسبة الإجراءات أو الأدلة، دون مساس باختصاص القاضي الذي تصدر إليه هذه الخطابات".

وتنص المادة ٣٩٠ على أن: "يبت القاضي الذي ترسل إليه خطابات الالتماس في مسألة اختصاصه بالنسبة لموضوع البحث الذي يطلب إليه اتخاذ إجراءات بشأنه". وعلى نفس الغرار، تنص المادة ٣٩١ على أن: "يمثل من يتلقى خطابات الالتماس، بقانون الجهة المصدرة لهذه الخطابات، فيما يتعلق بموضوعها، بالقوانين الخاصة به وفيما يتعلق بطريقة تنفيذ الطلب".

وفيما يتعلق بالتعاون الخارج عن نطاق القضاء، ترجع مسألة الاختصاص والإجراءات للشرطة (الإجراءات الإدارية الداخلية)، وسيعهد في المستقبل بهذه المسؤولية إلى وكالة الاستخبارات الوطنية ووحدة التحليل المالي والاستخبارات المالية.

الفقرة الفرعية (ز): كيف تمنع عمليات المراقبة على الحدود في بلدكم حركة الإرهابيين؟

فيما يتعلق بمنع الإرهاب والسيطرة عليه عند نقاط المراقبة على الحدود، تحذر الإشارة إلى أن شيلي لديها على إثنين من الحدود المشتركة مع البلدان المجاورة نقاط للمراقبة يعمل بها الموظفون طوال العام. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك نقاط مؤقتة لعبور الحدود مع جمهورية الأرجنتين يستحيل عبورها في فصل الشتاء بسبب الأحوال الجوية.

وتمثل العملية الرئيسية لمراقبة الحدود، فيما يتصل بمنع الإرهاب في مراقبة عملية الهجرة. ويجري هذا بصفة أساسية من خلال نوعين من الإجراءات، هما: (أ) الاتصال المباشر بين سلطات الهجرة ونظائرها في البلدان المجاورة (بيرو وبوليفيا والأرجنتين) بشأن حركة الأشخاص عبر الحدود؛ و (ب) التعاون الدولي في مجال الشرطة عن طريق الإنتربول. وبالإضافة إلى ذلك، يجري فحص وثائق من يدخلون البلد ومن يغادرونه، وتستخدم في هذا نظم وقواعد بيانات الحاسوب الوطنية.

الفقرة ٣

الأسئلة المتصلة بتبادل المعلومات

الفقرة الفرعية (أ): ما الخطوات التي اتخذت لتكثيف وتسريع عملية تبادل المعلومات، وبخاصة ما يتعلق منها بأعمال أو تحركات الإرهابيين أو الشبكات الإرهابية؛ ووثائق السفر المزورة أو المزيفة؛ والاتجار بالأسلحة أو المتفجرات أو المواد الحساسة؛ وباستخدام الجماعات الإرهابية لتكنولوجيا الاتصالات؛ وبالتهديد الذي يشكله امتلاك الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل؟

الفقرة الفرعية (ب): ما الخطوات التي اتخذت لتبادل المعلومات وفقا للقوانين الدولية والمحلية والتعاون في الشؤون الإدارية والقضائية لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية؟

يعقد وزراء الداخلية في الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي اجتماعات منتظمة، ويضطلعون بمجموعة من الأنشطة المشتركة الرامية إلى تحسين الأمن في المنطقة. ومن هذه الأنشطة وضع نظام لتبادل المعلومات من أجل تنفيذ الإجراءات المحددة في الخطة العامة للتعاون المتبادل والتنسيق لأغراض الأمن الإقليمي، التي يغطي الفصل السابع منها مسألة الإرهاب.

وفي آخر اجتماع عقده الوزراء، وذلك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، اتفقوا في جملة أمور على ما يلي:

١' تشكيل منتدى متخصص لتبادل المعلومات المتعلقة بالإرهاب وتحليلها في إطار اجتماع وزراء داخلية الدول الأعضاء في السوق المشتركة، يعقد اجتماعات منتظمة للموظفين السياسيين في الوكالات المتخصصة و/أو في أجهزة الاستخبارات في كل من الدول الأعضاء؛ وتنظم هذه الاجتماعات الدولة التي تتولى الرئاسة المؤقتة؛

٢' تشكيل المنتدى في بادئ الأمر من الفريق العامل الدائم والهيئة التابعة له، وهي الفريق العامل المتخصص المعني بالإرهاب؛

٣' وضع نظام متكامل لتبادل المعلومات يضم البيانات المتوافرة عن الأشخاص أو المنظمات التي في وسعها دعم الأعمال الإرهابية، أو التي يمكن أن ترتكبها. وسوف يضم هذا النظام كافة المعلومات الناشئة عن الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها على مختلف الأصعدة التنفيذية، وسيجري إدراج هذه المعلومات في هذا النظام بعد تقييمها؛

٤' وضع نظام للتشاور السريع بين الوكالات المتخصصة و/أو أجهزة الاستخبارات التابعة للدول الأطراف، الأمر الذي يفسح المجال أمام بدء التعاون بصورة سريعة في الحالات الفعلية التي يجري فيها التعرض لخطر الإرهاب، مع تزويد هذا النظام بضمانات محددة وسبل للاضطلاع على المعلومات؛

٥' تبادل الخبرات وتدريب التقنيين والأخصائيين بالاستعانة بالمدخلات الإضافية التي تقدمها بلدان ثالثة، بغية تحسين القدرات المهنية للموارد البشرية المتوافرة لدى البلدان الموقعة؛

٦' إجراء عمليات للتحليل أو البحث تهدف إلى حصر الجهات الفاعلة التي تتصل اهتماماتها بأنشطة الإرهاب الدولي؛

٧' وضع صيغة موحدة لتبادل المعلومات لأغراض التحقيق في الأنشطة الإرهابية من أجل تسهيل تبادل المعلومات فيما بين الدول الأطراف؛

٨' وضع آليات وقائية لمكافحة الإرهاب البيولوجي. وتحقيقاً لهذا الهدف، سيجري تبادل المعلومات المتعلقة بالمختبرات أو الصناعات التي تنتج

مدخلات أو تكنولوجيات يمكن استخدامها لصنع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية؛

٩' دراسة التشريعات المتعلقة بالإرهاب في الدول الأطراف في السوق المشتركة، ومقارنتها بالتشريعات السارية في بلدان أمريكا اللاتينية بمرمتها وفي أجزاء أخرى من العالم؛

١٠' تبادل المعلومات بشأن تأثير الأعمال الإرهابية على السكان في كل دولة طرف وفي كل من الدولتين المنتسبتين إلى السوق، وذلك لإعطاء فكرة مستكملة عن تطور هذا النشاط الإجرامي.

وبالإضافة إلى ما سبق، تحذر الإشارة إلى أن شيلي قد شاركت في أول اجتماع خاص للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب بوفد من الخبراء الذين قدموا تقريراً عن التدابير التي اتخذها بلدنا فيما يتصل بالإرهاب، وعن تنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئات المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، أكدت شيلي من جديد دعمها لمنظمة الدول الأمريكية بوصفها الهيئة المسؤولة في نصف الكرة التي تعمل به عن السياسات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، كما قدمت تبرعات لميزانية اللجنة. وقدمت شيلي أيضاً عرضاً للتعاون بشكل خاص فيما يتعلق بتبادل المعلومات في إطار اللجنة الفرعية الثالثة المعنية بمراقبة الحدود (التي ترأسها بيرو) والتي أنشئت في تلك المناسبة.

الفقرة الفرعية (ج): ما الخطوات التي اتخذت للتعاون، بصفة خاصة من خلال ترتيبات واتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، على منع الاعتداءات الإرهابية واتخاذ إجراءات ضد مرتكبي هذه الأعمال؟

عقب قيام شيلي في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بإيداع صك انضمامها للاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعام ١٩٩٧، وقيامها في اليوم نفسه بإيداع صك تصديقها على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩، وهما اتفاقيتان اعتمدتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة، أصبحت شيلي طرفاً في جميع الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بهذا الموضوع التي لها طابع عالمي. ومرفق بهذا التقرير قائمة بتلك الصكوك تبين التاريخ الذي قامت فيه شيلي بالتصديق على كل صك أو الانضمام إليه، حسب الاقتضاء. وقد شارك بلدنا أيضاً، بالتنسيق مع مجموعة ريو، في المفاوضات التي دارت تحت رعاية الأمم المتحدة بخصوص وضع اتفاقية عامة لمكافحة الإرهاب، واتفاقية أخرى تتصل بالإرهاب النووي. وفي نفس هذا السياق، شاركت شيلي بهمة في المفاوضات

التي جرت في إطار منظمة الدول الأمريكية بغية اعتماد اتفاقية للبلدان الأمريكية تتعلق بمكافحة الإرهاب.

الفقرة الفرعية (د): ماذا تعترف حكومتكم فيما يتعلق بالتوقيع و/أو التصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب، ومن بينها الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩؟

إن شيلي، حسب الموضح أعلاه، طرف في جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتصلة بالإرهاب، التي تسري على نطاق عالمي، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

الفقرة الفرعية (هـ): قدم أي معلومات ذات صلة بتنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات والقرارات ذات الصلة بالإرهاب، من قبيل قراري مجلس الأمن ١٢٦٩ (١٩٩٩)، و ١٣٦٨ (٢٠٠١).

اعتمدت حكومة شيلي التدابير اللازمة للامتثال لالتزاماتها الدولية في هذا الصدد. وقد شارك بلدنا فعلياً في إدانة أعمال الإرهاب في جميع المنتديات الدولية التي سنحت له المشاركة فيها. كما انضم بلدنا إلى جميع الاتفاقات الدولية المشار إليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة و/أو صدق عليها.

الفقرة ٣ (ز): كيف تساعد إجراءات إصدار أوراق الهوية ووثائق السفر في منع حركة الإرهابيين؟ وما هي التدابير المتبعة لمنع تزوير هذه الوثائق؟

فيما يتعلق بإصدار أوراق الهوية ووثائق السفر، قد تجدر الإشارة إلى عزم دائرة السجل المدني على القيام قريباً بتنفيذ النظام الجديد لتحديد الهوية وإصدار وثائق الهوية وجوازات السفر. وهذا النظام هو مشروع رفيع المستوى يجري العمل فيه منذ فترة طويلة، وسيشارك فيه القطاع الخاص من خلال نظام العطاءات التنافسية. وتتوقع دائرة السجل المدني أن يبدأ العمل بوثائق الهوية وجوازات السفر الجديدة بحلول منتصف العام المقبل أو نهايته.

وتشمل أهداف النظام الجديد ما يلي:

(أ) توفير وثائق هوية وجوازات سفر جديدة ذات مستوى متقدم من الإحكام والمتانة الفائقة، وتتماشى مع المعايير الدولية، ويمكن استكمالها بما يستجد من بيانات باستخدام الوسائل التكنولوجية؛

- (ب) إنفاذ نظام محوسب بصورة مركزية لتحديد الهوية، تلحق به قاعدة بيانات لتخزين نسخ من الصور الفوتوغرافية لكل شخص، وصور لتوقيعه وبصماته؛
- (ج) التمكين من التثبت آلياً من الهوية عن طريق مضاهاة كل حالة على حدة بالبيانات المتوفرة، باستخدام النظام الآلي للتعرف على البصمات (AFISI: 1)؛
- (د) تزويد مكاتب الدائرة، التي تتولى التقاط الصور الرقمية الحية، بمجموعات من وحدات العمل الحاسوبية وصيانة هذه الوحدات؛
- (هـ) وضع نظام لإلغاء وثائق الهوية وجوازات السفر للحد من الآثار الناجمة عن فقدان هذه الوثائق؛
- (و) توفير نظام لدعم أعمال خبراء البصمات بهدف مساعدتهم في مهمتهم المتعلقة بتصنيف واسترجاع البصمات التي تشتمل عليها المحفوظات اليدوية بالدائرة؛
- (ز) الاضطلاع على نطاق واسع بتحويل ملفات بصمة الإبهام وبصمات الأصابع العشرة الموجودة حالياً إلى ملفات رقمية.
- وبالإضافة إلى ذلك، فثمة حاجة إلى إيجاد تنسيق مناسب وفعال فيما بين قوات الشرطة والمكاتب الرئيسية لدوائر الجمارك والحدود.
- ٣-٣ يجوز للدول أن تدرج في تقاريرها معلومات إضافية ذات صلة، بما فيها معلومات عن المسائل المشمولة بالفقرة ٤ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). كما يجوز لها إضافة ملاحظات عامة عن تنفيذ القرار، وعرض أي مشاكل واجهتها.
- قامت شيلي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بصفتها الأمين المؤقت لمجموعة ريو، بتنظيم اجتماع خاص للخبراء والمستشارين القانونيين بوزارات خارجية الدول الأعضاء في المجموعة، بغية إجراء تحليل مشترك لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وتبادل الخبرات بشأن السبل التي يمكن بها لمختلف البلدان الأعضاء في المجموعة أن تنفذ هذا القرار، وكذلك لتقديم اقتراح منسق لسلطات كل بلد بشأن بعض التدابير والإجراءات المحددة. وقد تم حث البلدان المشاركة على التصديق على مختلف الصكوك الدولية المتصلة بالموضوع أو الانضمام إليها، وعلى تنفيذ أحكام هذا القرار محلياً. كما تم التشديد على ضرورة المشاركة في الاجتماعات المزمع عقدها في واشنطن للتفاوض بشأن اتفاقية ينتظر أن تضعها البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب. وأدان الاجتماع بشدة الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، وأشار إلى ضرورة زيادة التعاون الفعال فيما بين الدول كافة.

DISPONE EL CUMPLIMIENTO DE LA RESOLUCIÓN N° 1.373, ADOPTADA POR EL CONSEJO DE SEGURIDAD DE LAS NACIONES UNIDAS EL 28 DE SEPTIEMBRE DE 2001

Núm. 488.- Santiago, 4 de octubre de 2001.- Vistos: Los artículos 32, N°s. 8 y 17, y 50 de la Constitución Política de la República; el artículo 25 y las disposiciones del Capítulo VII de la Carta de las Naciones Unidas, y el decreto con fuerza de ley N° 161, de 1978, del Ministerio de Relaciones Exteriores.

Considerando:

Que el Consejo de Seguridad de las Naciones Unidas aprobó con fecha 28 de septiembre de 2001 la resolución N° 1.373.

Que en dicha resolución reafirmó sus resoluciones N°s. 269, de 19 de octubre de 1999, y 1.368, de 12 de septiembre de 2001.

Que, igualmente, reafirmó el principio establecido por la Asamblea General en su Declaración de octubre de 1970, confirmado por el Consejo de Seguridad en su resolución N° 1.189, de 13 de agosto de 1998, en orden a que todos los Estados tienen el deber de abstenerse de organizar, instigar y apoyar actos terroristas perpetrados en otro Estado o de participar en ellos, y de permitir actividades organizadas en su territorio encaminadas a la comisión de dichos actos.

Que, también, reafirmó su condena inequívoca de los ataques terroristas ocurridos en Nueva York, Washington, D.C., y Pennsylvania el 11 de septiembre de 2001, expresando su determinación de prevenir todos los actos de esa índole.

Que, asimismo, reafirmó que estos actos, al igual que todo acto de terrorismo internacional, constituyen una amenaza a la paz y a la seguridad internacionales.

Decreto:

Artículo primero.- El Gobierno de la República de Chile dispone dar cumplimiento a la resolución N° 1.373, adoptada por el Consejo de Seguridad de las Naciones Unidas el 28 de septiembre de 2001.

Artículo segundo.- A los efectos de lo dispuesto en el artículo anterior, las autoridades y organismos públicos velarán para que, en la esfera de sus atribuciones, se cumpla con lo dispuesto en la mencionada resolución.

Artículo tercero.- Una copia íntegra y autorizada de esta resolución será publicada en el Diario Oficial.

Anótese, tómese razón y publíquese.- RICARDO LAGOS ESCOBAR, Presidente de la República.- María Soledad Alvear Valenzuela, Ministra de Relaciones Exteriores.

Lo que transcribo a U.S. para su conocimiento.- Alberto Yoachim Solís, Embajador, Director General Administrativo.

Biblioteca del Congreso Nacional
20-12-2001 03:57:01 PM

Identificación Norma : LEY-18314
Fecha Publicación : 17.05.1984
Fecha Promulgación : 16.05.1984
Organismo : MINISTERIO DEL INTERIOR
Última modificación : LEY-19241

Determina conductas terroristas y fija su penalidad

La Junta de Gobierno de la República de Chile ha
dado su aprobación al siguiente

Proyecto de ley:

CAPITULO I (ARTS. 1-9)

De las conductas terroristas y su penalidad

Artículo 1°.- Constituirán delitos terroristas los
enumerados en el artículo 2°, cuando en ellos
concurriera alguna de las circunstancias siguientes:

LEY 19027,
Art. 2°

1a Que el delito se cometa con la finalidad de
producir en la población o en una parte de ella el
temor justificado de ser víctima de delitos de la misma
especie, sea por la naturaleza y efectos de los medios
empleados, sea por la evidencia de que obedece a un plan
premeditado de atentar contra una categoría o grupo
determinado de personas.

Se presumirá la finalidad de producir dicho temor
en la población en general, salvo que conste lo
contrario, por el hecho de cometerse el delito mediante
artificios explosivos o incendiarios, armas de gran
poder destructivo, medios tóxicos, corrosivos o
infecciosos u otros que pudieran ocasionar grandes
estragos, o mediante el envío de cartas, paquetes u
objetos similares, de efectos explosivos o tóxicos.

2a Que el delito sea cometido para arrancar
resoluciones de la autoridad o imponerle exigencias.

Artículo 2°.- Constituirán delitos terroristas,
cuando reunieran alguna de las características señaladas
en el artículo anterior:

LEY 19027,
Art. 2°

1.- Los de homicidio sancionados en los artículos
390 y 391; los de lesiones penados en los artículos
395, 396, 397 y 399; los de secuestro, sea en forma
de encierro o detención, sea de retención de una
persona en calidad de rehén, y de sustracción de
menores, castigados en los artículos 141 y 142; los
de envío de efectos explosivos del artículo 403 bis;
los de incendio y estragos, reprimidos en los
artículos 474, 475, 476 y 480; las infracciones contra
la salud pública de los artículos 313 d), 315 y 316; el
de descarrilamiento, contemplado en los artículos 323,
324, 325 y 326, todos del Código Penal.

2.- Apoderarse o atentar en contra de una nave,
aeronave, ferrocarril, bus u otro medio de transporte
público en servicio, o realizar actos que pongan en

peligro la vida, la integridad corporal o la salud de sus pasajeros o tripulantes.

3.- El atentado en contra de la vida o la integridad corporal del Jefe del Estado o de otra autoridad política, judicial, militar, policial o religiosa, o de personas internacionalmente protegidas, en razón de sus cargos.

4.- Colocar, lanzar o disparar bombas o artefactos explosivos o incendiarios de cualquier tipo, que afectan o puedan afectar la integridad física de personas o causar daño.

5.- La asociación ilícita cuando ella tenga por objeto la comisión de delitos que deban calificarse de terroristas conforme a los números anteriores y al artículo 1°.

Los delitos de secuestro, sea en forma de encierro o detención, sea de retención de una persona en calidad de rehén y de sustracción de menores, establecidos en los artículos 141 y 142 del Código Penal, cometidos por una asociación ilícita terrorista, serán considerados siempre como delitos terroristas. LEY 19241 Art. 4°

Artículo 3°.- Los delitos señalados en los números 1.- y 3.- del artículo 2° serán sancionados con las penas previstas para ellos en el Código Penal, o en la Ley N° 12.927, en sus respectivos casos, aumentadas en uno, dos o tres grados. LEY 19027 Art. 3° D.O.24.01.1991

Los delitos contemplados en el número 2.- del artículo 2° serán sancionados con presidio mayor en cualquiera de sus grados. Si a consecuencia de tales delitos resultare la muerte o lesiones graves de alguno de los tripulantes o pasajeros de cualquiera de los medios de transporte mencionados en dicho número, el delito será considerado como de estragos y se penará conforme a los artículos 474 y 475 del Código Penal, en sus respectivos casos, y al inciso primero de este artículo.

Los delitos señalados en el número 4.- del artículo 2° serán penados con presidio mayor en cualquiera de sus grados.

El delito de asociación ilícita para la comisión de actos terroristas será penado conforme a los artículos 293 y 294 del Código Penal, y las penas allí previstas se aumentarán en dos grados, en los casos del artículo 293 y en un grado en los del artículo 294. Será también aplicable lo dispuesto en el artículo 294 bis del mismo Código.

Artículo 3° bis.- Para efectuar el aumento de penas contemplado en el artículo precedente, el tribunal determinará primeramente la pena que hubiere correspondido a los responsables, con las circunstancias del caso, como si no se hubiere tratado de delitos terroristas, y luego la elevará en el número de grados que corresponda. LEY 19027, Art. 3°

Dentro de los límites de las penas imponibles, además de las reglas generales del Código Penal, el tribunal tomará especialmente en consideración, para la determinación final de la pena, la forma

Biblioteca del Congreso Nacional
20-12-2001 03:57:02 PM

innecesariamente cruel de su ejecución y la mayor o menor probabilidad de la comisión de nuevos delitos semejantes por parte del procesado, atendidos los antecedentes y la personalidad de éste y los datos que arroje el proceso sobre las circunstancias y móviles del delito.

LEY 19047
Art. 9°

Artículo 4°.- Podrá disminuirse la pena hasta en dos grados respecto de quienes llevarán a cabo acciones tendientes directamente a evitar o aminorar las consecuencias del hecho inculcado, o diaren informaciones o proporcionaren antecedentes que sirviaren efectivamente para impedir o prevenir la perpetración de otros delitos terroristas, o bien, para detener o individualizar a responsables de esta clase de delitos.

Artículo 5°.- Sin perjuicio de las penas accesorias que correspondan de acuerdo con las normas generales, a los condenados por alguno de los delitos contemplados en el artículo 1° y 2° les afectarán las inhabilidades a que se refiere el artículo 9° de la Constitución Política del Estado.

LEY 19027,
Art. 4°

Artículo 6°.- DEROGADO.-

LEY 18937
Art. Único, N° 3
D.O.22.02.1990.
NOTA 1.-

NOTA: 1

El artículo 1° transitorio de la Ley N° 18.937, publicada en el "Diario Oficial" de 22 de febrero de 1990, dispuso que los procesos que se encontraren pendientes por delitos contemplados en las disposiciones derogadas por esta ley, continuarán siendo conocidos por el tribunal que fuere competente, con arreglo al procedimiento que corresponda, si los hechos investigados pudieren constituir delitos contemplados en otras leyes.

El artículo 2° transitorio de la ley precitada, expresa que " si en virtud de lo dispuesto en el artículo anterior fuere aplicable un procedimiento que exigiere requerimiento, éste se entenderá efectuado por el solo ministerio de la ley.

Artículo 7°.- La tentativa de comisión de un delito terrorista de los contemplados en esta ley será sancionada con la pena mínima señalada por la ley para el delito consumado. Si esta última constatare de un solo grado, se aplicará lo dispuesto en el artículo 67 del Código Penal y se impondrá a la tentativa el mínimo de ella.

LEY 19027,
Art. 5°

La amenaza seria y verosímil de cometer alguno de los mencionados delitos, será castigada como tentativa del mismo.

La conspiración respecto de los mismos delitos

Biblioteca del Congreso Nacional
20-12-2001 03:57:02 PM

se castigará con la pena correspondiente al delito consumado, rebajada en uno o dos grados.

Artículo 8°.- DEROGADO.-

LEY 18937
Art. único,
3.-
VER NOTA 1.-

Artículo 9°.- DEROGADO.-

LEY 18937
Art. único,
3.-
VER NOTA 1.-

CAPITULO II (ARTS. 10-18)

De la Jurisdicción y del Procedimiento

Artículo 10.- Los procesos a que dieran lugar los delitos previstos en esta ley se iniciarán de oficio por los Tribunales de Justicia o por denuncia o querrela, de acuerdo con las normas generales.

Sin perjuicio de lo anterior, también podrán iniciarse por requerimiento o denuncia del Ministro del Interior, de los Intendentes Regionales, de los Gobernadores Provinciales y de los Comandantes de Guarnición, caso en el cual se aplicará lo dispuesto en el Título VI, sobre Jurisdicción y Procedimiento, de la ley N° 12.927, con excepción de lo señalado en la letra ñ) de su artículo 27.

Las autoridades a que se refiere el inciso anterior podrán, además, formular requerimiento, aun cuando se haya iniciado el proceso, caso en el cual también se aplicarán las normas sobre jurisdicción y procedimiento señaladas en dicho inciso.

INCISO CUARTO Y SIGUIENTES.- DEROGADOS.-

LEY 18925,
ART 1°
NOTA 2

NOTA: 2

La modificación introducida al presente artículo por la Ley 18.925, rige, según su artículo 4°, a contar del 1° de marzo de 1990.

Artículo 11.- El Tribunal podrá, por resolución fundada y siempre que las necesidades de la investigación así lo requieran, ampliar hasta por diez días el plazo para poner al detenido a su disposición, pudiendo disponer durante este lapso su incomunicación.

En la misma resolución que amplía el plazo, el tribunal ordenará que el detenido sea examinado por el médico que el juez designe, el cual deberá practicar el examen e informar al tribunal el mismo día de la resolución. El nombramiento en ningún caso podrá recaer en un funcionario del organismo policial que hubiere efectuado la detención o en cuyo poder se encontrare el detenido.

LEY 19027
Art. 6°
D.O.24.01.1991

La negligencia grave del juez en la debida protección del detenido será considerada como infracción a sus deberes, de acuerdo con el artículo 324 del Código Orgánico de Tribunales.

El juez podrá revocar en cualquier momento la autorización que hubiere dado y ordenar que se ponga al

Biblioteca del Congreso Nacional
20-12-2001 03:57:02 PM

detenido inmediatamente a su disposición.

Artículo 12.- Las diligencias ordenadas por los Tribunales serán cumplidas por las Fuerzas de Orden y Seguridad Pública, separada o conjuntamente según lo disponga la respectiva resolución.

INCISO SEGUNDO.- DEROGADO.-

LEY 19027,
Art. 7°
D.O.24.01.1991

Artículo 13.- En la investigación de los delitos a que se refiere esta ley y sin perjuicio de las normas generales, los miembros de las Fuerzas de Orden y Seguridad Pública podrán proceder, previa orden escrita del Ministro del Interior, de los Intendentes Regionales, de los Gobernadores Provinciales o de los Comandantes de Guarnición, sin necesidad de mandato judicial, pero sólo cuando el recabarlos previamente pudiere frustrar el éxito de la diligencia, a la detención de presuntos responsables, así como al registro e incautación de los efectos o instrumentos que se encontraran en el lugar de la detención y que pudieran guardar relación con los delitos que se investigan.

LEY 19027,
Art. 8°
D.O.24.01.1991

La autoridad que ordenare practicar las diligencias a que se refiere el inciso anterior, deberá dar aviso, dentro de las cuarenta y ocho horas, al Tribunal al que corresponda el conocimiento del delito, de las detenciones y registros que se hubieren efectuado, poniendo a disposición de aquél, dentro del plazo señalado, al o a los arrestados y los efectos o instrumentos incautados.

El Tribunal, por resolución fundada, podrá ampliar dicho plazo hasta en diez días, en las condiciones señaladas en el artículo 11.

Artículo 14.- En los casos del artículo 1° de esta ley, sometida a proceso una persona, el juez, mediante resolución fundada, calificará la conducta como terrorista, pudiendo entonces decretar por resolución igualmente fundada todas o algunas de las siguientes medidas:

LEY 19027,
Art. 9°
D.O.24.01.1991
LEY 19047
Art. 9°
D.O.14.02.1991
LEY 19047
Art. 9°
D.O.14.02.1991

1.- Recluir al procesado en lugares públicos especialmente destinados a este objeto.

2.- Establecer restricciones al régimen de visitas.

3.- Interceptar, abrir o registrar sus comunicaciones telefónicas e informáticas y su correspondencia epistolar y telegráfica.

Las medidas indicadas precedentemente no podrán afectar la comunicación del procesado con sus abogados y la resolución que las imponga sólo será apelable en el efecto devolutivo.

LEY 19047
Art. 9°
D.O.14.02.1991

Asimismo, el Ministerio del Interior, los Intendentes, los Gobernadores y los Comandantes de

Guarnición podrán solicitar la interceptación, apertura o registro de las comunicaciones, registros privados o la observación, por cualquier medio, de personas respecto de las cuales existan fundadas sospechas de la comisión o preparación de delitos que constituyan conductas terroristas.

Corresponderá resolver sobre esta petición al tribunal que estuviere conociendo o le correspondería conocer del delito cometido o en preparación. La resolución se dictará sin conocimiento del afectado, será siempre fundada y no será susceptible de recurso alguno. Las medidas no podrán decretarse por un plazo superior a treinta días.

El juez, de oficio o a petición de parte, podrá dejar sin efecto las medidas anteriormente señaladas en cualquier momento y su resolución será cumplida de inmediato por la autoridad competente.

El abuso de poder en el ejercicio de las atribuciones que confiere el presente artículo será sancionado con la inhabilitación temporal para el ejercicio de cargos y oficios públicos.

En ningún caso las medidas a que se refiere este artículo podrán adoptarse en contra de los Ministros de Estado, los subsecretarios, los parlamentarios, los jueces, los miembros del Tribunal Constitucional y del Tribunal Calificador de Elecciones, el Contralor General de la República, los Generales y los Almirantes.

Artículo 15.- Cuando a juicio del Tribunal resulte conveniente para el éxito de la investigación mantener en secreto las declaraciones y la individualización de los testigos, de denunciantes o de cualquiera persona que deba comparecer en el proceso, o cuando cualquiera de dichas personas así lo requiera, el Tribunal hará constar dichos antecedentes en cuaderno separado, que tendrá carácter de confidencial y al cual tendrá acceso exclusivamente el Tribunal al que corresponda el conocimiento y fallo de algún recurso.

Los antecedentes que obran en el referido cuaderno confidencial deberán ser dados a conocer al inculcado o procesado para su adecuada defensa al momento de notificársele la acusación, en caso de que se pretendieran hacer valer en su contra para condenarlo.

LEY 19047
Art. 9°
D.O.14.02.1991

Artículo 16.- Las personas mencionadas en el artículo precedente podrán declarar en lugar distinto al del recinto del Tribunal y de cuya ubicación no se requerirá dejar constancia en el expediente.

Artículo 17.- Respecto de los delitos contemplados en el artículo 1°, no procederá la libertad provisional de los procesados.

Artículo 18.- En el caso de condena por delito terrorista y por otro tipo de delito, se cumplirá la pena asignada al o los delitos de esta ley y, posteriormente, las otras penas, contándose aquélla

LEY 19027
Art. 10
D.O.24.01.1991

Biblioteca del Congreso Nacional
20-12-2001 03:57:02 PM

desde la fecha de la detención, cualquiera haya sido el delito que la motivó.

Artículo transitorio.- Los procesos que actualmente se tramitan en conformidad a las disposiciones del decreto ley N° 3.627, de 1981, cuyo texto fue modificado por el decreto ley N° 3.655, de ese mismo año, continuarán siendo de conocimiento de los Tribunales que dicho texto legal establece.

JOSE T. MERINO CASTRO, Almirante, Comandante en Jefe de la Armada, Miembro de la Junta de Gobierno.- CESAR MEMDOZA DURAN, General Director de Carabineros, Miembro de la Junta de Gobierno.- CESAR RAUL BENAVIDES ESCOBAR, Teniente General de Ejército, Miembro de la Junta de Gobierno.- CARLOS DESGROUX CAMUS, General de Aviación, Comandante en Jefe de la Fuerza Aérea y Miembro de la Junta de Gobierno subrogante.

Por cuanto he tenido a bien aprobar la precedente ley, la sanciono y la firmo en señal de promulgación. Llévase a efecto como Ley de la República.

Regístrese en la Contraloría General de la República, publíquese en el Diario Oficial e insértese en la Recopilación Oficial de dicha Contraloría.

Santiago, 16 de Mayo de 1984.- AUGUSTO PINOCHET UGARTE, General de Ejército, Presidente de la República.- Sergio Onofre Jarpa Reyes, Ministro del Interior.- Hugo Rosende Subiabre, Ministro de Justicia.

Lo que transcribo para su conocimiento.- Le saluda atentamente.- Luis Simón Figueroa del Río, Subsecretario del Interior.

DE LAS PERSONAS RESPONSABLES DE LOS DELITOS

Título II

DE LAS PERSONAS RESPONSABLES DE LOS DELITOS

Art. 14. Son responsables criminalmente de los delitos:

- 1.º Los autores.
- 2.º Los cómplices.
- 3.º Los encubridores.

Art. 15. Se consideran autores:

- 1.º Los que toman parte en la ejecución del hecho, sea de una manera inmediata y directa, sea impidiendo o procurando impedir que se evite.
- 2.º Los que fuerzan o inducen directamente a otro a ejecutarlo.
- 3.º Los que, concertados para su ejecución, facilitan los medios con que se lleva a efecto el hecho o lo presencian sin tomar parte inmediata en él.

Art. 16. Son cómplices los que, no hallándose comprendidos en el artículo anterior, cooperan a la ejecución del hecho por actos anteriores o simultáneos.

Art. 17. Son encubridores los que con conocimiento de la perpetración de un crimen o de un simple delito o de los actos ejecutados para llevarlo a cabo, sin haber tenido participación en él como autores ni como cómplices, intervienen, con posterioridad a su ejecución, de alguno de los modos siguientes:

- 1.º Aprovechándose por sí mismos o facilitando a los delincuentes medios para que se aprovechen de los efectos del crimen o simple delito.
- 2.º Ocultando o inutilizando el cuerpo, los efectos o instrumentos del crimen o simple delito para impedir su descubrimiento.
- 3.º Albergando, ocultando o proporcionando la fuga del culpable.¹

¹ Número sustituido, por el que aparece en el texto, por el N.º 1 del art. 2.º de la Ley N.º 19.077, de 28 de agosto de 1991.

DE LAS PENAS

sentencia primitiva en lo que diga relación con las indemnizaciones pagadas o cumplidas o las inhabilidades.¹

Art. 19. El perdón de la parte ofendida no extingue la acción penal, salvo respecto de los delitos que no pueden ser perseguidos sin previa denuncia o consentimiento del agraviado.

Art. 20. No se reputan penas, la restricción de la libertad de los procesados, la separación de los empleos públicos acordada por las autoridades en uso de sus atribuciones o por el tribunal durante el proceso o para instruirlo, ni las multas y demás correcciones que los superiores impongan a sus subordinados y administrados en uso de su jurisdicción disciplinal o atribuciones gubernativas.

§ 2. De la clasificación de las penas

Art. 21. Las penas que pueden imponerse con arreglo a este Código y sus diferentes clases, son las que comprende la siguiente:²

ESCALA GENERAL

Penas de crímenes

Muerte.
 Presidio perpetuo.
 Reclusión perpetua.
 Presidio mayor.
 Reclusión mayor.
 Relegación perpetua.
 Confinamiento mayor.
 Extrañamiento mayor.
 Relegación mayor.
 Inhabilitación absoluta perpetua para cargos y oficios públicos, derechos políticos y profesiones titulares.

¹ Los dos últimos incisos fueron agregados por el N.º 1.º del artículo único de la Ley N.º 17.727, de 27 de septiembre de 1972.

² La Ley N.º 9.347, de 21 de julio de 1949, deroga los artículos de las leyes que señala en relación con la pena de azotes.

CODIGO PENAL - LIBRO I - TITULO III

Inhabilitación especial perpetua para algún cargo u oficio público o profesión titular.

Inhabilitación absoluta temporal para cargos y oficios públicos y profesiones titulares.

Inhabilitación especial temporal para algún cargo u oficio público o profesión titular.

Penas de simples delitos

Presidio menor.

Reclusión menor.

Confinamiento menor.

Extrañamiento menor.

Relegación menor.

Destierro.

Suspensión de cargo u oficio público o profesión titular.

Inhabilidad perpetua para conducir vehículos a tracción mecánica o animal.

Suspensión para conducir vehículos a tracción mecánica o animal.¹

Penas de las faltas

Prisión.

Inhabilidad perpetua para conducir vehículos a tracción mecánica o animal.

Suspensión para conducir vehículos a tracción mecánica o animal.²

Penas comunes a las tres clases anteriores

Multa.

Pérdida o comiso de los instrumentos o efectos del delito.

^{1 - 2} Las dos últimas penas fueron incluidas por el Art. 13 de la Ley N.º 15.123, de 17 de enero de 1963.

DE LAS PENAS

Penas accesorias de los crímenes y simples delitos

Incomunicación con personas extrañas al establecimiento penal, en conformidad al Reglamento carcelario.¹⁻²

Art. 22. Son penas accesorias las de suspensión e inhabilitación para cargos y oficios públicos, derechos políticos y profesiones titulares en los casos en que, no imponiéndolas especialmente la ley, ordena que otras penas las lleven consigo.³

Art. 23. La caución y la sujeción a la vigilancia de la autoridad podrán imponerse como penas accesorias o como medidas preventivas, en los casos especiales que determinen este Código y el de Procedimientos.

Art. 24. Toda sentencia condenatoria en materia criminal lleva envuelta la obligación de pagar las costas, daños y perjuicios por parte de los autores, cómplices, encubridores y demás personas legalmente responsables.

§ 3. De los límites, naturaleza y efectos de las penas

Art. 25. Las penas temporales mayores duran de cinco años y un día a veinte años, y las temporales menores de sesenta y un días a cinco años.

Las de inhabilitación absoluta y especial temporales para cargos y oficios públicos y profesiones titulares duran de tres años y un día a diez años.

La suspensión de cargo u oficio público o profesión titular, dura de sesenta y un días a tres años.

¹ El Art. 1.º de la Ley N.º 17.266, de 6 de enero de 1970, suprimió las penas accesorias de cadena o grillete que se contemplaban en este párrafo.

² Artículo modificado, como aparece en el texto, por el Art. 4.º, N.º 1, de la Ley N.º 19.047, de 14 de febrero de 1991.

³ Artículo modificado, como aparece en el texto, por el Art. 4.º, N.º 2, de la Ley N.º 19.047, de 14 de febrero de 1991.

CODIGO PENAL - LIBRO I - TITULO III

Las penas de destierro y de sujeción a la vigilancia de la autoridad, de sesenta y un días a cinco años.

La prisión dura de uno a sesenta días.

La cuantía de la multa, tratándose de crímenes, no podrá exceder de treinta unidades tributarias mensuales; en los simples delitos, de veinte unidades tributarias mensuales, y en las faltas, de cuatro unidades tributarias mensuales; todo ello, sin perjuicio de que en determinadas infracciones, atendida su gravedad, se contemplen multas de cuantía superior.¹

La expresión "unidad tributaria mensual" en cualquiera disposición de este Código, del Código de Procedimiento Penal y demás leyes penales especiales significa una unidad tributaria mensual vigente a la fecha de comisión del delito, y, tratándose de multas, ellas se deberán pagar en pesos, en el valor equivalente que tenga la unidad tributaria mensual al momento de su pago.²

Cuando la ley impone multas cuyo cómputo debe hacerse en relación a cantidades indeterminadas, nunca podrán aquéllas exceder de treinta unidades tributarias mensuales.³

En cuanto a la cuantía de la caución, se observarán las reglas establecidas para la multa, doblando las cantidades respectivamente, y su duración no podrá exceder del tiempo de la pena u obligación cuyo cumplimiento asegura, o de cinco años en los demás casos.⁴

Art. 26. La duración de las penas temporales empezará a contarse desde el día de la aprehensión del procesado.

¹ Inciso modificado, como aparece en el texto, por el artículo 2.º, letra a), de la Ley N.º 19.501, de 15 de mayo de 1997. Anteriormente había sido sustituido por el artículo 2.º, letra a), de la Ley N.º 19.450, de 18 de marzo de 1996.

^{2,3} Inciso sustituido, por el que aparece en el texto, por el artículo 2.º, letra a), de la Ley N.º 19.450, de 18 de marzo de 1996. Vigencia: 16-05-97, conforme a lo dispuesto por la Ley N.º 19.456, de 16 de mayo de 1996.

⁴ El inciso final de este artículo fue suprimido por el N.º 3 del artículo 4.º de la Ley N.º 19.047, de 14 de febrero de 1991.

DE LAS PENAS

Penas que llevan consigo otras accesorias

Art. 27. La pena de muerte, siempre que no se ejecute al condenado, y las de presidio, reclusión y relegación perpetuos, llevan consigo la de inhabilitación absoluta perpetua para cargos y oficios públicos y derechos políticos por el tiempo de la vida de los penados y la de sujeción a la vigilancia de la autoridad por el máximo que establece este Código.

Art. 28. Las penas de presidio, reclusión, confinamiento, extrañamiento y relegación mayores, llevan consigo la de inhabilitación absoluta perpetua para cargos y oficios públicos y derechos políticos y la de inhabilitación absoluta para profesiones titulares mientras dure la condena.

Art. 29. Las penas de presidio, reclusión, confinamiento, extrañamiento y relegación menores en sus grados máximos, llevan consigo la de inhabilitación absoluta perpetua para derechos políticos y la de inhabilitación absoluta para cargos y oficios públicos durante el tiempo de la condena.

Art. 30. Las penas de presidio, reclusión, confinamiento, extrañamiento y relegación menores en sus grados medios y mínimos, y las de destierro y prisión, llevan consigo la de suspensión de cargo u oficio público durante el tiempo de la condena.

Art. 31. Toda pena que se imponga por un crimen o un simple delito, lleva consigo la pérdida de los efectos que de él provengan y de los instrumentos con que se ejecutó, a menos que pertenezcan a un tercero no responsable del crimen o simple delito.¹

Naturaleza y efectos de algunas penas

Art. 32. La pena de presidio sujeta al condenado a los trabajos prescritos por los reglamentos del respectivo establecimiento penal. Las de reclusión y prisión no le imponen trabajo alguno.

¹ Véanse, en el Apéndice de este Código, los artículos 25, 26, 27, 28 del D.F.L. N.º 1, del Ministerio de Justicia, publicado en el D.O. de 18 de octubre de 1995, que fijó el texto refundido, coordinado y sistematizado de la Ley N.º 19.366, de 30 de enero de 1995, que reprime el tráfico ilícito de estupefacientes y sustancias sicotrópicas.

DELITOS CONTRA EL ORDEN Y LA SEGURIDAD, ETC.

§ 10. *De las asociaciones ilícitas*

Art. 292. Toda asociación formada con el objeto de atentar contra el orden social, contra las buenas costumbres, contra las personas o las propiedades, importa un delito que existe por el solo hecho de organizarse.¹

Art. 293. Si la asociación ha tenido por objeto la perpetración de crímenes, los jefes, los que hubieren ejercido mando en ella y sus provocadores, sufrirán la pena de presidio mayor en cualquiera de sus grados.

Cuando la asociación ha tenido por objeto la perpetración de simples delitos, la pena será presidio menor en cualquiera de sus grados para los individuos comprendidos en el acápite anterior.

Art. 294. Cualesquiera otros individuos que hubieren tomado parte en la asociación y los que a sabiendas y voluntariamente le hubieren suministrado medios e instrumentos para cometer los crímenes o simples delitos, alojamiento, escondite o lugar de reunión, serán castigados, en el primer caso previsto por el artículo precedente, con presidio menor en su grado medio, y en el segundo, con presidio menor en su grado mínimo.²

Art. 294 bis. Las penas de los artículos 293 y 294 se impondrán sin perjuicio de las que correspondan, por los crímenes o simples delitos cometidos con motivo u ocasión de tales actividades.³

Art. 295. Quedarán exentos de las penas señaladas en los artículos anteriores aquellos de los culpables que, antes de ejecutarse alguno de los crímenes o simples delitos que constituyen el objeto de la asociación y antes de ser perseguidos, hubieren

¹ El inciso final de este artículo fue derogado por el artículo 4.º, N.º 6, de la Ley N.º 19.047, de 14 de febrero de 1991.

² Este artículo fue modificado, en la forma que se expresa, por el N.º 2 del artículo 1.º del D.L. N.º 2.621, publicado en el Diario Oficial de 28 de abril de 1979.

³ Este artículo fue agregado por el N.º 3 del artículo 1.º del decreto ley a que se refiere la nota anterior.

CODIGO PENAL - LIBRO II - TITULO VI

revelado a la autoridad la existencia de dichas asociaciones, sus planes y propósitos.¹

Podrán sin embargo ser puestos bajo la vigilancia de la autoridad.

Art. 295 bis. Se aplicarán las penas de prisión en su grado máximo a presidio menor en su grado mínimo al que, habiendo tenido noticias verosímiles de los planes o de las actividades desarrolladas por uno o más miembros de una asociación ilícita, omite ponerlas oportunamente en conocimiento de la autoridad.

Quedará exento de las penas a que se refiere este artículo el cónyuge, los parientes legítimos por consanguinidad o afinidad en toda la línea recta y en la colateral hasta el segundo grado inclusive, y el padre, hijo natural o ilegítimo de alguno de los miembros de la asociación. Esta exención no se aplicará si se hubiere incurrido en la omisión, para facilitar a los integrantes de la asociación el aprovechamiento de los efectos del crimen o simple delito.²

§ 11. De las amenazas de atentado contra las personas y propiedades

Art. 296. El que amenazare seriamente a otro con causar a él mismo o a su familia, en su persona, honra o propiedad, un mal que constituya delito, siempre que por los antecedentes aparezca verosímil la consumación del hecho, será castigado:

1.º Con presidio menor en sus grados medio a máximo, si hubiere hecho la amenaza exigiendo una cantidad o imponiendo ilegítimamente cualquiera otra condición y el culpable hubiere conseguido su propósito.³

2.º Con presidio menor en sus grados mínimo a medio, si hecha la amenaza bajo condición el culpable no hubiere conseguido su propósito.

3.º Con presidio menor en su grado mínimo, si la amenaza no fuere condicional; a no ser que merezca mayor pena el hecho consumado, caso en el cual se impondrá ésta.⁴

¹ Inciso modificado, como aparece en el texto, por el N.º 4 del artículo 1.º del D.L. N.º 2.621, publicado en el Diario Oficial de 28 de abril de 1979.

² Artículo agregado por el N.º 5 del artículo 1.º del decreto ley N.º 2.621, publicado en el Diario Oficial de 28 de abril de 1979.

³ Letra sustituida, por la que aparece en el texto, por el artículo 2.º, N.º 1, de la Ley N.º 19.659, de 27 de diciembre de 1999.

⁴ Número modificado, como aparece en el texto, por el artículo 2.º, N.º 2, de la Ley N.º 19.659, de 27 de diciembre de 1999.

DEL DESTINO DE LAS ESPECIES

LIBRO CUARTO¹

DEL CUMPLIMIENTO Y EJECUCION

Título I

DEL DESTINO DE LAS ESPECIES

Párrafo I

De las especies decomisadas

Art. 672. El comiso de los instrumentos y efectos del delito se declarará en la sentencia, según lo previsto en el artículo 504. Si no se hubiere resuelto en ella, se podrá decretar en cualquier tiempo, mientras existan las especies en poder del tribunal. Los incidentes o recursos a que diere lugar dicha decisión se tramitarán en cuaderno separado y no afectarán al fallo ni entorpecerán su cumplimiento.

Art. 673. Las armas de fuego, municiones, explosivos y demás elementos a que se refiere la Ley sobre Control de Armas que sean decomisados, se remitirán a la autoridad que señala esa misma ley.

Las demás especies decomisadas se pondrán a disposición del Fisco, para los efectos establecidos en el artículo 60 del Código Penal. Esta autoridad podrá ordenar la destrucción de las que no tuvieran valor o no fueren utilizables.

¹ Libro agregado por el artículo decimoctavo de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

CODIGO DE PROCEDIMIENTO PENAL - LIBRO IV - TITULO I

Los dineros y otros valores decomisados en favor del Fisco se destinarán a beneficio de la Junta de Servicios Judiciales.

Art. 674. Tratándose de especies corruptibles o perecibles el juez las pondrá a disposición de un martillero para que proceda a su venta directa o subasta.

Si se decretare el comiso, se hará efectivo sobre el producto de la enajenación.

Si en definitiva no fuere procedente el comiso, se entregará el producto de la enajenación a quien corresponda.

Párrafo 2

De las especies retenidas y no decomisadas

Art. 675. Las especies no decomisadas retenidas que se encuentren a disposición del tribunal y que no hayan sido reclamadas, se subastarán de acuerdo con la ley N.º 12.265, una vez transcurridos seis meses a lo menos desde la fecha en que recayó resolución firme poniendo término al proceso. Si el sobreseimiento fuere temporal, este plazo será de un año.

Tratándose de especies corruptibles o perecibles se aplicará lo dispuesto en el artículo 674.

Art. 676. En la subasta de especies de venta controlada se estará a lo establecido en los reglamentos vigentes.

Art. 677. Los dineros puestos a disposición de los tribunales que no caigan en comiso ni hayan sido reclamados dentro de los plazos señalados en el artículo 675, se girarán a la orden de la Junta de Servicios Judiciales para sus fines.

Art. 678. En el mes de junio de cada año, los secretarios de juzgados presentarán a la respectiva Corte de Apelaciones un informe detallado sobre el destino dado a las especies que hayan sido puestas a disposición del tribunal.

Art. 679. Las disposiciones de este Título se aplicarán en defecto de normas especiales relativas a las especies decomisadas o a las otras materias contenidas en él.

CODIGO DE PROCEDIMIENTO PENAL - LIBRO II - PRIMERA PARTE - TITULO X

Art. 379. Hecha efectiva en todo o parte la caución, no tendrá acción el que la hubiere constituido para pedir la devolución a título de pago indebido, pero le quedará a salvo su derecho para reclamar la indemnización que corresponda, del procesado o de sus causas-habientes, en conformidad a las reglas legales.¹

Título X

DEL EMBARGO Y DE LAS DEMAS MEDIDAS PARA ASEGURAR LA RESPONSABILIDAD PECUNIARIA DEL PROCESADO Y DE LOS TERCEROS CIVILMENTE RESPONSABLES²

Art. 380. En la resolución que someta a proceso al inculcado, el juez ordenará de oficio que, si tiene bienes, se le embarguen los que sean suficientes para cubrir las costas y gastos que pueda ocasionar el juicio al Estado y el máximo de la multa señalada por la ley al delito, fijando el monto hasta el cual deba calcularse embargo.

Para fijar esa cantidad, el juez no tomará en cuenta las responsabilidades civiles provenientes del delito, sino cuando ellas cedan en favor del Fisco.

Podrá también considerarlas a petición fundada de parte.

Cuando el delito por el cual se ordene procesar al procesado sea violación, rapto, homicidio o lesiones, el juez podrá también decretar de oficio el embargo de los bienes del procesado, para asegurar todas las responsabilidades pecuniaras que se puedan pronunciar contra él, si estima que de otra manera la víctima o sus herederos no podrán hacer efectivos sus derechos.³

En cualquier estado del proceso, el querellante o el actor civil podrán pedir el embargo de bienes del procesado o del tercero civilmente responsable para el aseguramiento de todas las responsabilidades civiles provenientes de cualquier delito, y el juez lo decretará de acuerdo con los antecedentes que se hayan producido, determinando el monto hasta el cual ha de recaer el embargo.⁴

¹ Artículo sustituido, por el que aparece en el texto, por el N.º 16 del artículo octavo de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

² Epígrafe modificado, como aparece en el texto, por el art. 9 de la Ley N.º 19.047, de 14 de febrero de 1991. Anteriormente había sido sustituido por el N.º 1 del artículo noveno de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

³ Inciso modificado, como aparece en el texto, por el art. 9 de la Ley N.º 19.047, de 14 de febrero de 1991.

DEL EMBARGO Y DE LAS DEMAS MEDIDAS, ETC.

La circunstancia de no encontrarse ejecutoriado el auto de procesamiento no obstará para que el embargo se decrete y se lleve a efecto.¹

Art. 381. En casos graves y urgentes, o cuando sea de temer que el inculpado o el responsable civil oculten sus bienes o se desprendan de ellos, o si la persona a la cual deba afectar no es de conocida solvencia, el embargo podrá ordenarse de oficio o a petición de parte desde que aparezcan contra el inculpado fundadas sospechas de su participación en un hecho que presente caracteres de delito.²

Art. 382. Por el embargo quedan afectados bienes del procesado o del inculpado, o de terceros civiles responsables, para asegurar las responsabilidades pecuniarias que contra ellos puedan declararse. En tanto estas responsabilidades no se pronuncien por sentencia firme, el embargo tendrá carácter cautelar, pero ejecutoriada la sentencia los bienes embargados serán realizados para la satisfacción de aquéllas.³

Art. 383. Tan pronto ordene el embargo, el juez despachará un mandamiento que contendrá:

- 1.º La orden de embargar bienes de una o más personas, a quienes se individualizará, por las cantidades que se indicarán;
- 2.º Los bienes que deberán embargarse, si el juez estima conveniente señalarlos determinadamente;
- 3.º La designación de un depositario provisional, que podrá ser el propio inculpado o procesado, y
- 4.º La orden de prestar el auxilio de la fuerza pública al ministro de fe o al depositario, en caso de que la soliciten.

Con el mandamiento despachado por el juez, el ministro de fe procederá al embargo de los bienes determinados en él y en

¹ Artículo sustituido, por el que aparece en el texto, por el N.º 2 del artículo noveno de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

² Artículo sustituido, por el que aparece en el texto, por el N.º 3 del artículo noveno de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

³ Artículo sustituido, por el que aparece en el texto, por el N.º 4 del artículo noveno de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

CODIGO DE PROCEDIMIENTO PENAL - LIBRO II - PRIMERA PARTE - TITULO X

seguida notificará al afectado, personalmente si es habido, por cédula si, no siéndolo, se conoce su domicilio o morada, y si ésta es desconocida, mediante un aviso que se insertará en el estado diario.

El mandamiento de embargo y las demás diligencias a que se refiere este Título deberán ser practicados en cuaderno separado por el receptor, o por el funcionario del tribunal o de policía que el juez designe como ministro de fe para estos efectos en el proceso.¹

Art. 384. El mandamiento de embargo decretado contra los bienes de la mujer casada, no divorciada ni separada de bienes, se trabará en sus bienes propios, en los de la sociedad conyugal o en los de ambos.²

Art. 385. (408) Si los bienes embargados consistieren en dinero efectivo, efectos públicos, créditos realizables en el acto, alhajas de oro, plata o pedrería, se depositarán en un banco o en poder de la persona que el juez designe y quedarán dichos bienes a disposición de éste.

Art. 386. (409) Si el embargo se trabare en otros bienes muebles, no semovientes, o en frutos y rentas embargables, el ministro de fe encargado del embargo los entregará bajo inventario al depositario.³

El depositario firmará la diligencia de recibo, obligándose a conservar los bienes a disposición del juez que conozca de la causa y, en caso de pérdida, a pagar la cantidad a que ascendiere el valor de lo depositado, sin perjuicio de la responsabilidad criminal en que pudiere incurrir.

El depositario podrá recoger y conservar en su poder los bienes embargados, o dejarlos bajo su responsabilidad en poder del procesado.

¹ Artículo sustituido, por el que aparece en el texto, por el N.º 5 del artículo noveno de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

² Artículo sustituido, por el que aparece en el texto, por el N.º 6 del artículo noveno de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

³ Inciso sustituido, por el que aparece en el texto, por el N.º 7 del artículo noveno de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

DEL EMBARGO Y DE LAS DEMAS MEDIDAS, ETC.

El juez determinará, bajo su responsabilidad, si el depositario ha de afianzar el buen cumplimiento del cargo, y el importe de la fianza, en su caso.

Art. 387. (410) Si se embargaren sementeras, plantíos o, en general, frutos pendientes o algún establecimiento industrial o mercantil, podrá el juez decretar, cuando, atendidas las circunstancias, lo creyere conveniente, que continúe administrándolos el procesado por sí o por medio de la persona que designe.

Si el procesado conservare la administración, el juez le nombrará un interventor que lleve cuenta y razón de los frutos que se perciban y consuman. Si el juez determinare nombrar un administrador, éste afianzará el buen desempeño de su cargo, y el procesado podrá nombrar un interventor.

Art. 388. (411) En los casos de los dos artículos anteriores, cesará el embargo tan pronto como los frutos percibidos alcancen a una suma equivalente a la cantidad fijada por el juez en conformidad al artículo 380.

Art. 389. (412) El embargo de un inmueble no comprende el de sus frutos o rentas; salvo el caso de que, no siendo suficiente el valor del inmueble, el juez determine expresamente que se extienda a todos o a una parte de ellos.

La misma regla se aplicará al embargo de vehículos de la locomoción colectiva o taxis, cuando no se dispusiere su retiro de la circulación.

El embargo será inscrito sin dilación en el Registro Conservatorio de Bienes Raíces o de Vehículos Motorizados, según corresponda, y no podrá exigirse pago de derechos por esta diligencia, sino cuando el procesado fuere condenado.¹⁻²

Art. 390. (413) Derogado.³

¹ Inciso modificado, como aparece en el texto, por el art. 9 de la Ley N.º 19.047, de 14 febrero de 1991.

² Los dos últimos incisos sustituyeron al primitivo inciso final de este artículo, de acuerdo a lo dispuesto en el N.º 8 del artículo noveno de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

³ Artículo derogado por el N.º 9 del artículo noveno de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

Art. 391. (414) El depositario cuidará de que los semovientes den los productos propios de su clase con arreglo a las circunstancias y procurará su conservación y aumento.

Si creyere conveniente la enajenación de todos o de algunos de ellos, pedirá al juez la correspondiente autorización.

El juez autorizará la enajenación siempre que el inculcado, procesado o tercero civilmente responsable, según corresponda, convenga en ello. Lo decretará contra la voluntad de éstos cuando no hubiere depositario que acepte el cargo y aun sin previa petición del depositario, cuando los gastos de administración y conservación excedieran de los productos, a menos que el pago de dichos gastos se aseguren suficientemente por el inculcado, procesado, tercero civilmente responsable o por otra persona.¹

Igualmente, el juez decretará la enajenación de los bienes muebles sujetos a corrupción o susceptibles de próximo deterioro, y de los muebles y semovientes cuya conservación sea difícil o dispendiosa.²

Art. 392. Durante el juicio podrá el tribunal que actualmente conociere de él, ampliar o reducir el embargo y demás medidas, según los motivos que sobrevinieren para estimar que han aumentado o disminuido las responsabilidades pecuniarias del procesado.³

Art. 393. El juez podrá también, para los fines de que trata este Título y de oficio o a petición de parte, decretar en lugar del embargo o junto con él cualesquiera de las medidas precautorias previstas en el Título V del Libro II del Código de Procedimiento Civil en la forma allí regulada.⁴

Art. 394. (417) Se omitirán o alzarán el embargo o la prohibición de enajenar o gravar, siempre que el procesado caucione con fianza o hipoteca suficiente las responsabilidades pecuniarias que pudieran imponérsele en definitiva.

¹ Inciso modificado, como aparece en el texto, por el art. 9 de la ley N.º 19.047, de 14 de febrero de 1991.

² Los dos últimos incisos sustituyeron al primitivo inciso final de este artículo, de acuerdo a lo dispuesto en el N.º 10 del artículo noveno de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

³ Artículo sustituido, por el que aparece en el texto, por el N.º 11 del artículo noveno de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

⁴ Artículo sustituido, por el que aparece en el texto, por el N.º 12 del artículo noveno de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

DEL EMBARGO Y DE LAS DEMAS MEDIDAS, ETC.

Art. 395. (418) Asimismo se omitirá el embargo siempre que no hubiere bienes suficientes y conocidos en que hacerlo efectivo.

Art. 396. (419) En cualquier estado del juicio en que fuere reconocida la inocencia del procesado, se procederá a alzar inmediatamente el embargo trabado en sus bienes, o a cancelar las fianzas o levantar la prohibición de enajenar, que le hubieren sido impuestas.¹

El Conservador no podrá exigir pago de derechos por estas diligencias.

Art. 397. Las tramitaciones a que dieren origen las diligencias prescritas en este Título, se instruirán en cuaderno separado, y las medidas que el juez adoptare serán apelables sólo en el efecto devolutivo, salvo que se refieran a la realización de los bienes embargados, en cuyo caso la apelación se concederá en ambos efectos. En lo demás, el proceso sigue su curso legal.²

Art. 398. (421) Cuando la responsabilidad civil recaiga sobre terceras personas, el embargo y las medidas cautelares se trabará sobre bienes de éstas, y se procederá en todo de conformidad con las disposiciones de este Título.³

Las terceras personas que aparecieren como civilmente responsables, tendrán derecho para intervenir en todo lo relativo a las diligencias ordenadas en este Título, y podrán sostener su irresponsabilidad y comprobarla por los medios que determina la ley.

Esta intervención no suspenderá en ningún caso la substanciación del juicio criminal; y el juicio a que diere lugar se tramitará en la forma de un incidente.

Art. 399. Declaradas por sentencia firme las responsabilidades civiles que deban satisfacer los procesados o los civilmente

¹ Inciso sustituido, por el que aparece en el texto, por el N.º 13 del artículo noveno de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

² Artículo sustituido, por el que aparece en el texto, por el N.º 14 del artículo noveno de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

³ Inciso sustituido, por el que aparece en el texto, por el N.º 15 del artículo noveno de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

CODIGO DE PROCEDIMIENTO PENAL - LIBRO II - PRIMERA PARTE - TITULO X

responsables, se procederá a la realización de los bienes embargados o afectos a medidas precautorias, en cuanto sea procedente, de conformidad con las reglas generales.

En todo lo que no estuviere previsto en este Título, se aplicarán las reglas que el Código de Procedimiento Civil establece sobre embargo, administración y procedimiento de apremio y sobre medidas precautorias, en su caso.¹

Art. 400. En los casos de quiebra del procesado o del tercero civilmente responsable, el representante del Fisco, el querellante particular y el actor civil, en su caso, figurarán como acreedores por las cantidades que haya fijado el juez que conoce del proceso, con arreglo a los artículos 380 y 381, y con la prelación que les corresponda, según las reglas generales.^{2,3}

Título XI

DE LA CONCLUSION DEL SUMARIO

Art. 401. Practicadas las diligencias que se hayan considerado necesarias para la averiguación del hecho punible y sus autores, cómplices o encubridores, el juez declarará cerrado el sumario.

Las partes tendrán el plazo común de cinco días para pedir que se deje sin efecto esta resolución y se practiquen las diligencias que se consideren omitidas, las que deberán mencionar concretamente.

El término se considerará ampliado, cuando el sumario constare de más de cien fojas, con un día más por cada veinticinco fojas que excedan del número indicado, pero en ningún caso podrá ser mayor de quince días.

¹ Artículo sustituido, por el que aparece en el texto, por el N.º 16 del artículo noveno de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

² Artículo sustituido, por el que aparece en el texto, por el N.º 17 del artículo noveno de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

³ Véase el D.F.L. N.º 1, de 28 de julio de 1993, del Ministerio de Hacienda, publicado en el Diario Oficial de 7 de agosto de 1993, que fija el texto refundido, coordinado y sistematizado de la Ley Orgánica del Consejo de Defensa del Estado.

DE LA SENTENCIA

Art. 503 (531). Las sentencias que condenen a penas temporales expresarán con toda precisión el día desde el cual empezarán éstas a contarse, y fijarán el tiempo de detención o prisión preventiva que deberá servir de abono a aquellos procesados que hubieren salido en libertad durante la instrucción del proceso.

En las causas acumuladas y en las que habiendo sido objeto de desacumulación deban fallarse en la forma prevista en el artículo 160 del Código Orgánico de Tribunales, la detención o prisión preventiva que haya sufrido un procesado en cualquiera de las causas se tomará en consideración para el cómputo de la pena, aunque resulte absuelto o sobreseído respecto de uno o más delitos que motivaron la privación de libertad.¹

Art. 504 (532). Toda sentencia condenatoria expresará la obligación del condenado de pagar las costas de la causa.

Estas comprenden tanto las procesales como las personales y además los gastos ocasionados por el juicio y que no se incluyen en las costas.

La sentencia condenatoria podrá disponer también el comiso de los instrumentos o efectos del delito cuando fuera procedente, o decretar su restitución cuando no deban caer en comiso.²

Art. 505 (533). La sentencia de primera instancia y el cumplimiento de la de segunda se notificarán en persona al procesado y no a sus representantes.³

Después de leersele la sentencia de primera instancia, se le dirá al procesado que tiene derecho de apelar; y el que lo notificare pondrá en la diligencia testimonio de que así lo hizo; y de si el procesado apela o se reserva para deducir más tarde el recurso, sin que éste pueda conformarse en ese acto con el fallo condenatorio.⁴

¹ Artículo modificado, como aparece en el texto, por el Art. 9.º de la Ley N.º 19.047, de 14 de febrero de 1991. Anteriormente había sido agregado por el N.º 4 del artículo decimoquinto de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

² Inciso agregado por el N.º 5 del artículo decimoquinto de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

³ Inciso modificado, como aparece en el texto, por el Art. 9.º de la Ley N.º 19.047, de 14 de febrero de 1991.

⁴ Inciso modificado, como aparece en el texto, por el Art. 9.º de la Ley N.º 19.047, de 14 de febrero de 1991. Anteriormente había sido sustituido por el N.º 6 del artículo decimoquinto de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

CODIGO DE PROCEDIMIENTO PENAL - LIBRO IV - TITULO I

Los dineros y otros valores decomisados en favor del Fisco se destinarán a beneficio de la Junta de Servicios Judiciales.

Art. 674. Tratándose de especies corruptibles o perecibles el juez las pondrá a disposición de un martillero para que proceda a su venta directa o subasta.

Si se decretare el comiso, se hará efectivo sobre el producto de la enajenación.

Si en definitiva no fuere procedente el comiso, se entregará el producto de la enajenación a quien corresponda.

Párrafo 2

De las especies retenidas y no decomisadas

Art. 675. Las especies no decomisadas retenidas que se encuentren a disposición del tribunal y que no hayan sido reclamadas, se subastarán de acuerdo con la ley N.º 12.265, una vez transcurridos seis meses a lo menos desde la fecha en que recayó resolución firme poniendo término al proceso. Si el sobreseimiento fuere temporal, este plazo será de un año.

Tratándose de especies corruptibles o perecibles se aplicará lo dispuesto en el artículo 674.

Art. 676. En la subasta de especies de venta controlada se estará a lo establecido en los reglamentos vigentes.

Art. 677. Los dineros puestos a disposición de los tribunales que no caigan en comiso ni hayan sido reclamados dentro de los plazos señalados en el artículo 675, se girarán a la orden de la Junta de Servicios Judiciales para sus fines.

Art. 678. En el mes de junio de cada año, los secretarios de juzgados presentarán a la respectiva Corte de Apelaciones un informe detallado sobre el destino dado a las especies que hayan sido puestas a disposición del tribunal.

Art. 679. Las disposiciones de este Título se aplicarán en defecto de normas especiales relativas a las especies decomisadas o a las otras materias contenidas en él.

DEL DESTINO DE LAS ESPECIES

LIBRO CUARTO¹**DEL CUMPLIMIENTO Y EJECUCION****Título I****DEL DESTINO DE LAS ESPECIES****Párrafo I***De las especies decomisadas*

Art. 672. El comiso de los instrumentos y efectos del delito se declarará en la sentencia, según lo previsto en el artículo 504. Si no se hubiere resuelto en ella, se podrá decretar en cualquier tiempo, mientras existan las especies en poder del tribunal. Los incidentes o recursos a que diere lugar dicha decisión se tramitarán en cuaderno separado y no afectarán al fallo ni entorpecerán su cumplimiento.

Art. 673. Las armas de fuego, municiones, explosivos y demás elementos a que se refiere la Ley sobre Control de Armas que sean decomisados, se remitirán a la autoridad que señala esa misma ley.

Las demás especies decomisadas se pondrán a disposición del Fisco, para los efectos establecidos en el artículo 60 del Código Penal. Esta autoridad podrá ordenar la destrucción de las que no tuvieren valor o no fueren utilizables.

¹ Libro agregado por el artículo decimooctavo de la Ley N.º 18.857, de 6 de diciembre de 1989.

DE LAS ACTUACIONES JUDICIALES

dicho encargado o se indique que puede diligenciarlo el que lo presente o cualquiera otra persona.

Art. 74 (77). Podrá una misma comunicación dirigirse a diversos tribunales para que se practiquen actuaciones en distintos puntos sucesivamente. Las primeras diligencias practicadas, junto con la comunicación que las motive, se remitirán por el tribunal que haya intervenido en ellas al que deba continuarlas en otro territorio.

Art. 75 (78). Toda comunicación para practicar actuaciones fuera del lugar del juicio será dirigida, sin intermedio alguno, al tribunal o funcionario a quien corresponda ejecutarla, aunque no dependa del que reclama su intervención.

Art. 76 (79). —Cuando hayan de practicarse actuaciones en país extranjero, se dirigirá la comunicación respectiva al funcionario que deba intervenir, por conducto de la Corte Suprema, la cual la enviará al Ministerio de Relaciones Exteriores para que éste a su vez le dé curso en la forma que esté determinada por los tratados vigentes o por las reglas generales adoptadas por el Gobierno.

En la comunicación se expresará el nombre de la persona o personas a quienes la parte interesada apodere para practicar las diligencias solicitadas, o se indicará que puede hacerlo la persona que lo presente o cualquiera otra.

Por este mismo conducto y en la misma forma se recibirán las comunicaciones de los tribunales extranjeros para practicar diligencias en Chile.⁽¹⁾

Art. 77 (80). Toda comunicación dirigida por un tribunal a otro deberá ser conducida a su destino por los correos del Estado, pudiendo, en casos especiales calificados por el tribunal, entregarse a la parte que la haya solicitado, para que gestione su cumplimiento.

(1) Véase la Convención Interamericana sobre Exhortos o Cartas Rogatorias, promulgada por Decreto Supremo de Relaciones Exteriores N° 644, publicado en el Diario Oficial de 18 de octubre de 1976.

SANCIONA EL TRAFICO Ilicito DE ESTUPEFACIENTES, ETC.

sumo, porte o tenencia de alguna de dichas sustancias en virtud de prescripción médica.

Art. 12. El que, a sabiendas que determinados bienes, valores, dineros, utilidad, provecho o beneficio se han obtenido o provienen de la perpetración, en Chile o en el extranjero, de hechos constitutivos de alguno de los delitos contemplados en esta ley, participe o colabore en su uso, aprovechamiento o destino, será castigado con presidio mayor en sus grados mínimo a medio y multa de doscientas a mil unidades tributarias mensuales.

Se entiende por uso, aprovechamiento o destino de los bienes aludidos precedentemente todo acto, cualquiera que sea su naturaleza jurídica, que importe o haya importado tenencia, posesión o dominio de los mismos, sea de manera directa o indirecta, originaria, simulada, oculta o encubierta.

Art. 13. Los juicios criminales por los delitos penados en el artículo anterior sólo podrán ser iniciados por querrela o denuncia del Consejo de Defensa del Estado, una vez concluida la investigación preliminar a que se alude en los artículos siguientes.

Art. 14. El Consejo de Defensa del Estado recibirá las denuncias e informaciones que cualquier persona o entidad posea respecto de la perpetración de los delitos tipificados en el artículo 12 de esta ley, efectuará su examen y analizará los elementos probatorios que reúna.

Corresponderá al Consejo, con el quórum de los dos tercios de sus miembros en ejercicio, ordenar investigar los hechos que puedan configurar tales delitos.

La investigación a que se refiere este artículo tendrá un carácter meramente preliminar, esencialmente administrativo, no contencioso y obligatoria sólo respecto de los funcionarios y de las

L. 19.393

Art. 1.º

N.º 1

APENDICE DEL CODIGO PENAL

entidades a que se refieren los incisos primero y segundo del artículo 16, y la letra d) del inciso tercero del mismo artículo. Las personas naturales o jurídicas distintas de las mencionadas podrán, voluntariamente, proporcionar antecedentes o testimonios cuando así lo deseen, sin que puedan ser compelidas de manera alguna para el propósito de la investigación.

La colaboración de las fuerzas de orden y seguridad pública es obligatoria.

Los testimonios, voluntarios u obligatorios, que tuvieren lugar durante la investigación preliminar se prestarán bajo juramento o promesa de decir verdad.

Los que incurrieren en falsedad en tales declaraciones serán sancionados con las penas del artículo 210 del Código Penal.

Art. 15. El Consejo de Defensa del Estado estará facultado para imponerse de cualquier sumario penal y de todo otro proceso reservado o secreto en que se sospeche fundadamente la existencia de antecedentes acerca de hechos constitutivos de los delitos contemplados en el artículo 12.

Art. 16. El Consejo de Defensa del Estado podrá requerir directamente de las autoridades y funcionarios o empleados de cualesquiera de los servicios de la administración del Estado, de las instituciones o servicios descentralizados territorial o funcionalmente o de las entidades de derecho privado en que el Estado o sus instituciones tengan aportes o participación mayoritarios o igualitarios, la cooperación, la asistencia, el apoyo, los informes y antecedentes que estime necesarios para el cumplimiento de las funciones que le asigna esta ley.

Asimismo, podrá efectuar actuaciones en el exterior dirigidas a indagar y acumular pruebas acerca de la procedencia u origen de los bienes,

SANCIONA EL TRAFICO ILICITO DE ESTUPEFACIENTES, ETC.

valores, dineros, utilidad, provecho o beneficio a que se refiere el artículo 12, pudiendo solicitar directamente asesoría a las representaciones diplomáticas y consulares de Chile en el exterior.

Además, el Consejo de Defensa del Estado podrá, previa autorización judicial, disponer las siguientes diligencias:

a) Impedir la salida del país de aquellas personas de quienes, a lo menos, se sospeche fundamentalmente que están vinculadas a alguno de los hechos previstos en el artículo 12 de esta ley, por un período máximo de sesenta días. Para estos efectos, deberá comunicar la prohibición y su alzamiento a la Policía de Investigaciones y a Carabineros de Chile. En todo caso, transcurrido este plazo, la medida de arraigo caducará por el solo ministerio de la ley, de lo cual deberán tomar nota de oficio los organismos señalados;

L. 19.393
Art. 1.º
N.º 2

b) Ordenar alguna de las medidas a que se refiere el artículo 19 por un plazo no superior a sesenta días;

L. 19.393
Art. 1.º
N.º 2

c) Recoger e incautar la documentación y los antecedentes probatorios necesarios para la investigación de los hechos en caso de aparecer indicios graves que de esta diligencia hayan de resultar el descubrimiento o la comprobación de algún hecho o circunstancia importante para aquélla.

L. 19.393
Art. 1.º
N.º 3

Esta medida sólo podrá ser encomendada a un abogado funcionario del Consejo de Defensa del Estado, el cual levantará acta de ella, la que expresará el lugar donde se practica, el nombre de las personas que intervengan, los incidentes ocurridos, la hora en que hubiere principiado y aquella en que concluyere, la relación del registro en el mismo orden en que se hubiere efectuado y un inventario de los objetos que se recojan. Se entregará copia de dicha acta y de la respectiva resolución, con indicación del tribunal que la dictó, a la persona de quien se ha recogido o incautado la documentación, y

APENDICE DEL CODIGO PENAL

d) Requerir la entrega de antecedentes o copias de documentos sobre cuentas corrientes bancarias, depósitos u otras operaciones sujetas a secreto o reserva, de personas naturales o jurídicas, o de comunidades, que sean objeto de la investigación, debiendo los bancos, otras entidades y personas naturales que estén autorizadas o facultadas para operar en los mercados financieros de valores y seguros y cambiario, proporcionarlos en el más breve plazo.

Corresponderá al Ministro de la Corte de Apelaciones de Santiago, que el Presidente de dicha Corte designe por sorteo en el acto de hacerse el requerimiento, autorizar previamente la práctica de las diligencias a que se refiere el inciso precedente. El Ministro resolverá de inmediato, sin audiencia ni intervención de terceros. La resolución que rechace la práctica de las diligencias solicitadas será someramente fundada, y el Consejo de Defensa del Estado podrá apelar de ella. La apelación será conocida en cuenta y sin más trámite por la Sala de Cuenta de la Corte de Apelaciones de Santiago, tan pronto se reciban los antecedentes. El expediente se tramitará en forma secreta y será devuelto íntegramente al Consejo de Defensa del Estado, fallado que sea el recurso.

Las resoluciones a que se refiere el inciso tercero se cumplirán desde que sean dictadas, sin necesidad de notificación alguna, háyase o no interpuesto recurso en su contra. El afectado tendrá derecho a apelar dentro de los cinco días siguientes a la fecha en que haya tomado conocimiento de ella. Tratándose de la medida establecida en la letra c), dicho plazo correrá desde que se le entregue el acta y la copia de la resolución a que se refiere dicha norma. La apelación se conocerá y fallará en la misma forma establecida en el inciso precedente.

Para llevar a efecto las actuaciones a que se refiere el inciso tercero de este artículo, el Consejo de Defensa del Estado podrá recurrir al auxilio de

L. 19.393
Art. 1.º
N.º 4

L. 19.393
Art. 1.º
N.º 5

L. 19.393
Art. 1.º
N.º 6

SANCIONA EL TRAFICO ILICITO DE ESTUPEFACIENTES, ETC.

la fuerza pública, la que será concedida por el Jefe de Carabineros o de la Policía de Investigaciones más inmediato sin más trámite que la exhibición de la autorización judicial correspondiente. La fuerza pública se entenderá facultada, en estos casos, para descerrajar y allanar si fuere necesario.

Los notarios, conservadores y archiveros deberán entregar al Consejo de Defensa del Estado, en forma expedita y rápida, los informes, documentos, copias de instrumentos y datos que se les soliciten.

El otorgamiento de cualquier antecedente mencionado en este artículo será gratuito y libre de toda clase de derechos e impuestos.

Art. 17. La investigación preliminar a que se refiere esta ley será secreta. Incurrirá en la pena de presidio menor en sus grados medio a máximo, el que entregue o difunda información de cualquier naturaleza acerca de los antecedentes que se le solicitan, inclusive del hecho de haber sido requeridos. Esta prohibición y sanción penal se extenderá a toda forma y medios de comunicaciones, cualquiera sea su naturaleza.

Asimismo, la resistencia o negativa a entregar los informes, documentos y demás antecedentes a que se refiere el artículo 16 será sancionada con la misma pena.

El Consejo de Defensa del Estado deberá perseguir la responsabilidad penal o civil que pudiere emanar de alguna de las infracciones castigadas en este artículo, sin perjuicio de hacerse efectivas las sanciones disciplinarias y administrativas que correspondan de acuerdo con la ley.

Art. 18. Concluida la investigación preliminar a que se refieren los artículos anteriores, el Consejo de Defensa del Estado, con el voto favorable de los dos tercios de sus miembros en ejercicio, resolverá acerca de la procedencia de deducir la acción penal. En caso contrario, ordenará el archivo de los antecedentes, los que permanecerán

APENDICE DEL CODIGO PENAL

bajo la custodia del Secretario del Consejo con carácter secreto, sin perjuicio de la devolución de aquellos que fueren procedentes.

Art. 19. Deducida la acción penal por alguno de los delitos contemplados en el artículo 12, el juez del crimen adoptará todas las medidas necesarias para evitar el uso, aprovechamiento, beneficio o destino de cualesquiera clase de bienes, valores o dineros provenientes de los delitos materia del proceso. Para estos efectos, y sin perjuicio de las demás facultades conferidas por la ley, podrá decretar, entre otras, la prohibición de celebrar determinados actos y contratos y su inscripción en toda clase de registros; retener en bancos o entidades financieras depósitos de cualesquiera naturaleza que sean; impedir transacciones de acciones, bonos o debentures y, en general, cuanto conduzca a evitar la conversión del provecho ilícito en actividades que oculten o disimulen su origen delictual.

Sin perjuicio de prueba en contrario, se presumirá el origen ilícito de los bienes a que se refiere el inciso anterior.

Art. 20. El Consejo de Defensa del Estado, a solicitud de la entidad de un país extranjero que expresamente haya sido designada en un convenio internacional para estos efectos, podrá proporcionar información sobre operaciones sujetas a secreto o reserva si ha sido solicitada con el fin de ser utilizada en la investigación de delitos de tráfico de sustancias o drogas estupefacientes o sicotrópicas o de aprovechamiento de los beneficios o utilidades que de ellos provengan, y que pudieren haber tenido lugar fuera de Chile.

Para proceder de esta manera, deberá previamente cerciorarse razonablemente de que dicha información no será utilizada en fines diferentes, y deberá entregarla sólo a la entidad requirente.

LEY SOBRE CONTROL DE ARMAS

vos, o que sirven de base para la elaboración de municiones, proyectiles, misiles o cohetes, bombas, cartuchos, y los elementos lacrimógenos o de efecto fisiológico;

f) Las instalaciones destinadas a la fabricación, armadura, almacenamiento o depósito de estos elementos, y

g) Los fuegos artificiales, artículos pirotécnicos y otros artefactos de similar naturaleza, sus partes y piezas. En este caso no será aplicable lo dispuesto en los artículos 8.º, 14 A, 19 y 25 de esta ley.¹

Art. 3.º Ninguna persona podrá poseer o tener armas largas cuyos cañones hayan sido recortados, armas cortas de cualquier calibre que funcionen en forma totalmente automática, armas de fantasía, entendiéndose por tales aquellas que se esconden bajo una apariencia inofensiva; ametralladoras; subametralladoras; metralletas o cualquiera otra arma automática o semiautomática de mayor poder destructor o efectividad, sea por su potencia, por el calibre de sus proyectiles o por sus dispositivos de puntería.

Asimismo, ninguna persona podrá poseer o tener artefactos fabricados sobre la base de gases asfixiantes, paralizantes o venenosos, de sustancias corrosivas o de metales que por la expansión de los gases producen esquirlas, ni los implementos destinados a su lanzamiento o activación.

Se exceptúa de estas prohibiciones a las Fuerzas Armadas y a Carabineros de Chile. La Policía de Investigaciones de Chile, Gendarmería de Chile y la Dirección General de Aeronáutica Civil, estarán exceptuadas sólo respecto de la tenencia y posesión de armas automáticas livianas y semiautomáticas, y de disuasivos químicos, lacrimógenos, paralizantes o explosivos y de granadas, hasta la cantidad que autorice el Ministro de Defensa Nacional, a proposición del Director del respectivo Servicio. Estas armas y elementos podrán ser utilizados en la forma que señale el respectivo Reglamento Orgánico y de Funcionamiento Institucional.²

¹ Letra agregada por el artículo 1.º, N.º 2, letra c) de la Ley N.º 19.680, de 25 de mayo de 2000. Las letras a) y b), del N.º 2 de esta Ley modificaron las letras e) y f) de este artículo. Anteriormente este artículo había sido reemplazado por el artículo único, N.º 2 de la Ley N.º 18.592, de 21 de enero de 1987.

² Inciso modificado, como aparece en el texto, por el artículo 3.º, N.º 1, de la Ley N.º 19.047, de 14 de febrero de 1991.

LEY SOBRE CONTROL DE ARMAS

En todo caso, ninguna persona podrá poseer o tener armas denominadas especiales, que son las que corresponden a las químicas, biológicas y nucleares.¹

Art. 3.º A. Los fuegos artificiales, artículos pirotécnicos y otros artefactos similares, que se importen, fabriquen, transporten, almacenen o distribuyan en el país, deberán cumplir con los requisitos y especificaciones técnicas que establezca el reglamento.

Prohíbese la fabricación, importación, comercialización, distribución, venta, entrega a cualquier título y uso de fuegos artificiales, artículos pirotécnicos y otros artefactos de similar naturaleza, sus piezas o partes, comprendidos en los grupos números 1 y 2 del Reglamento Complementario de esta ley, contenido en el decreto supremo N.º 77, de 1982, del Ministerio de Defensa Nacional.²

Art. 4.º Para fabricar, armar, importar o exportar las armas o elementos indicados en el artículo 2.º y para hacer instalaciones

¹ Artículo sustituido, por el que aparece en el texto, por el artículo único, N.º 3, de la Ley N.º 18.592, de 21 de enero de 1987.

² Artículo agregado por el artículo 1.º, N.º 3 de la Ley N.º 19.680, de 25 de mayo de 2000.

Véase el artículo 2.º de la Ley N.º 19.680, de 25 de mayo de 2000, que establece la competencia para el conocimiento de infracciones a este artículo por las sanciones a las mismas.

APENDICE DEL CODIGO DE JUSTICIA MILITAR

destinadas a su fabricación, armaduría, almacenamiento o depósito, se requerirá autorización de la Dirección General de Movilización Nacional, la que se otorgará en la forma y condiciones que determine el reglamento.

Ninguna persona, natural o jurídica, podrá poseer o tener las armas y elementos indicados en las letras a), b), c), d) y e) del artículo 2.º, ni transportar, almacenar, distribuir o celebrar convenciones sobre dichas armas y elementos sin la autorización de la misma Dirección o de las autoridades a que se refiere el inciso siguiente dada en la forma que determine el reglamento. Sin embargo, tratándose de las armas y elementos establecidos en la letra a) del artículo 2.º, esta autorización sólo podrá ser otorgada por la Dirección General de Movilización Nacional.

La autorización que exige el inciso anterior, con la excepción señalada, deberá otorgarse por las Comandancias de Guarnición de las Fuerzas Armadas o por la autoridad de Carabineros de Chile de mayor jerarquía, designadas en uno o en otro caso por el Ministro de Defensa Nacional, a proposición del Director General de Movilización Nacional, el que podrá también señalar para este efecto, a nivel local, y con las facultades que indica el reglamento, a otras autoridades militares o de Carabineros de Chile.

Sin perjuicio de lo señalado en los incisos precedentes, el Banco de Pruebas de Chile continuará asesorando a la Dirección General de Movilización Nacional, a través del Instituto de Investigaciones y Control del Ejército (IDIC), en la determinación de la peligrosidad, estabilidad y calidad de las armas y elementos sometidos a control. En cuanto al material de uso bélico fabricado por las empresas privadas, su peligrosidad, estabilidad, funcionamiento y calidad será controlado y certificado por los Servicios Especializados de las Fuerzas Armadas.

El Director General de Movilización Nacional podrá solicitar, por intermedio del Ministro de Defensa Nacional, la asesoría técnica a organismos o personal dependiente de las Instituciones de las Fuerzas Armadas, para supervisar, en las fábricas de material de uso bélico autorizadas, el proceso de fabricación, la producción y los inventarios.

El derecho a adquirir, almacenar y manipular explosivos por quienes laboran en faenas mineras será objeto de un reglamento

LEY SOBRE CONTROL DE ARMAS

especial dictado por el Ministerio de Defensa Nacional con la asesoría del Servicio Nacional de Geología y Minería.¹

Las Fuerzas Armadas y Carabineros de Chile estarán exceptuados de las autorizaciones y controles a que se refieren los incisos precedentes, como, asimismo, lo que las Fábricas y Maestranzas del Ejército, Astilleros y Maestranzas de la Armada y la Empresa Nacional de Aeronáutica produzcan para el uso de las Instituciones de la Defensa Nacional. Sin embargo, el Ministro de Defensa Nacional autorizará a dichas Empresas en lo relativo a la exportación de las armas y elementos indicados en el artículo 2.º, y respecto de lo que produzcan para los particulares e industria bélica privada.²

Art. 5.º Toda arma de fuego que no sea de las señaladas en el artículo 3.º deberá ser inscrita a nombre de su poseedor o tenedor ante las autoridades indicadas en el artículo anterior. En el caso de las personas naturales, la autoridad competente será la que corresponda a la residencia del interesado, y en el caso de las personas jurídicas, la del lugar en que se guarden las armas.³

La Dirección General de Reclutamiento y Movilización llevará un Registro Nacional de las inscripciones de armas.

La inscripción sólo autoriza a su poseedor o tenedor para mantener el arma en el bien raíz declarado correspondiente a su residencia, a su sitio de trabajo o al lugar que se pretende proteger.⁴

Las referidas autoridades sólo permitirán la inscripción del arma cuando, a su juicio, su poseedor o tenedor sea persona que, por sus antecedentes, haga presumir que cumplirá lo prescrito en el inciso anterior.⁵

Art. 6.º Ninguna persona podrá portar armas fuera de los lugares indicados en el artículo anterior sin permiso de las autori-

¹ Inciso sustituido, por el que aparece en el texto, por el artículo 3.º, N.º 2, de la Ley N.º 19.047, de 14 de febrero de 1991.

² Artículo sustituido, por el que aparece en el texto, por el artículo único, N.º 4, de la Ley N.º 18.592, de 21 de enero de 1987.

³⁻⁵ Reemplazado, por el que aparece en el texto, por el artículo 1.º del Decreto Ley N.º 2.553, de 19 de marzo de 1979.

⁴ Inciso sustituido, por el que aparece en el texto, por el artículo único, N.º 5, de la Ley N.º 18.592, de 21 de enero de 1987.

APENDICE DEL CODIGO DE JUSTICIA MILITAR

dades señaladas en el inciso tercero del artículo 4.º, las que podrán otorgarlo de acuerdo con los requisitos y modalidades que establezca la Dirección General de Movilización Nacional.

El permiso durará un año como máximo y sólo autorizará al beneficiario para portar un arma.

Estas autorizaciones se inscribirán en el Registro Nacional de Armas.

No requerirá este permiso el personal señalado en el inciso tercero del artículo 3.º, sin perjuicio de lo que disponga la reglamentación institucional respectiva. Asimismo, no requerirán este permiso, los Aspirantes a Oficiales de Carabineros ni los Aspirantes a Oficiales de Investigaciones, que cursen 3er. año en las Escuelas de Carabineros y de Investigaciones Policiales, durante la realización de las respectivas prácticas policiales.¹

Corresponderá a la Dirección General de Movilización Nacional velar por la regularidad de las inscripciones a que se refiere el artículo anterior y de los permisos para portar armas de fuego, representando a las autoridades señaladas en el inciso tercero del artículo 4.º cualquier situación ilegal o antirreglamentaria en las inscripciones autorizadas y los permisos otorgados, para su inmediata corrección.

La Dirección General y las autoridades antes aludidas podrán denegar, suspender, condicionar o limitar las autorizaciones y permisos que exige esta ley, sin expresión de causa, salvo la inscripción de que trata el artículo 5.º.²

Art. 7.º Las autoridades indicadas en el inciso tercero del artículo 4.º no podrán conceder las autorizaciones y permisos ni aceptar las inscripciones que se establecen en los artículos 4.º, 5.º y 6.º de más de dos armas de fuego a nombre de una misma persona.³

Sin embargo, por resolución de la Dirección General de Reclutamiento y Movilización de las Fuerzas Armadas, se podrán

¹ Inciso modificado, como aparece en el texto, por el artículo único de la Ley N.º 19.015, de 19 de enero de 1991.

² Artículo sustituido, por el que aparece en el texto, por el artículo único, N.º 6, de la Ley N.º 18.592, de 21 de enero de 1987.

³ Inciso modificado, como aparece en el texto, por el artículo 1.º del Decreto Ley N.º 2.553, de 19 de marzo de 1979.

LEY SOBRE CONTROL DE ARMAS

Sin embargo, por resolución de la Dirección General de Reclutamiento y Movilización de las Fuerzas Armadas, se podrán otorgar las referidas autorizaciones y los permisos e inscripciones de más de dos armas a personas jurídicas o a personas naturales debidamente calificadas.¹

Se exceptúan de lo dispuesto en los incisos anteriores las

EDITORIAL JURIDICA DE CHILE

SERVICIO DE CODIGOS COMPUTARIZADOS

LEGISLACION CODIFICADA Y COMPLEMENTARIA COMPLETAMENTE
ACTUALIZADA EN ARCHIVADORES BAJO RESPONSABILIDAD DE EDITORIAL
JURIDICA DE CHILE.

INFORMACION INMEDIATA EN PANTALLA CONFORME AL BANCO DE
DATOS LEGALES Y JURISPRUDENCIALES SEGUN CONVENIO EDITORIAL
JURIDICA DE CHILE Y MEGATEC S.A.

ESTE AVISO OCUPA UN ESPACIO SIN TEXTO LEGAL POR EXIGENCIA DEL
PROCESO DE ACTUALIZACION.

¹ Inciso modificado, como aparece en el texto, por el artículo 1.º del Decreto Ley N.º 2.553, de 19 de marzo de 1979, y por el artículo único, N.º 7, de la Ley N.º 18.592, de 21 de enero de 1987.

 LEY SOBRE CONTROL DE ARMAS

otorgar las referidas autorizaciones y los permisos e inscripciones de más de dos armas a personas jurídicas o a personas naturales debidamente calificadas.¹

Se exceptúan de lo dispuesto en los incisos anteriores las personas naturales o jurídicas que estuvieren inscritas como coleccionistas, cazadores o comerciantes autorizados.

Las personas autorizadas como coleccionistas quedan facultadas para mantener sus armas declaradas, con sus características y estado original, debiendo adoptar las medidas de seguridad que se señalen en el reglamento.

Los cazadores podrán inscribir aquellas armas que correspondan a la naturaleza y clase de caza que efectúen, no pudiendo sus armas ser automáticas o semiautomáticas.

El reglamento establecerá las modalidades y limitaciones respecto a las autorizaciones, permisos e inscripciones a que se refieren los tres incisos anteriores.²

Título II

DE LA PENALIDAD

Art. 8.º Los que organizaren, pertenecieren, financiaren, dotaren, instruyeren, incitaren o indujeren a la creación y funcionamiento de milicias privadas, grupos de combate o partidas militarmente organizadas, armadas con algunos de los elementos indicados en el artículo 3.º, serán sancionados con la pena de presidio mayor en cualquiera de sus grados.³

Incurirán en la misma pena, disminuida en un grado, los que a sabiendas ayudaren a la creación y funcionamiento de

¹ Inciso modificado, como aparece en el texto, por el artículo 1.º del Decreto Ley N.º 2.553, de 19 de marzo de 1979, y por el artículo único, N.º 7, de la Ley N.º 18.592, de 21 de enero de 1987.

² Los primitivos incisos 3.º y 4.º de este artículo fueron reemplazados por los actuales incisos 3.º, 4.º, 5.º y 6.º, según lo dispuesto por el artículo único, N.º 7, letra b), de la Ley N.º 18.592, de 21 de enero de 1987.

³ Inciso modificado, como aparece en el texto, por el artículo único, N.º 8, de la Ley N.º 18.592, de 21 de enero de 1987, y por el artículo 3.º, N.º 3, letra a), de la Ley N.º 19.047, de 14 de febrero de 1991.

APENDICE DEL CODIGO DE JUSTICIA MILITAR

En los casos en que se descubra un almacenamiento de armas, se presumirá que forman parte de las organizaciones a que se refieren los dos primeros incisos de este artículo, los moradores de los sitios en que estén situados los almacenamientos y los que hayan tomado en arrendamiento o facilitado dichos sitios. En estos casos se presumirá que hay concierto entre todos los culpables.¹

En tiempo de guerra externa, las penas establecidas en los incisos primero y tercero de este artículo serán, respectivamente, presidio mayor en su grado medio a presidio perpetuo y presidio mayor en su grado mínimo a presidio perpetuo.²